



مراجعات

ذو القعدة 1437 هـ - أغسطس 2016م

ملحق شهري تصدره وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالتعاون مع «الرؤية»

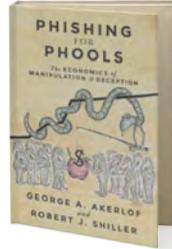
الصفحة الأولى...

هلال الحجري

من المصادر الأجنبية حول عُمان: كتاب «مذكرات رحلة» لجوزيف بارلو فيلت أوسجود، وهو قاضٍ، ورجل قانون أمريكي، شغل منصب محافظ مدينة سيلم Salem خلال الحرب الأهلية الأمريكية. توقف أوسجود في مسقط مرتين؛ الأولى سنة ١٨٤٣، والثانية سنة ١٨٥٤، أثناء رحلة طويلة زار فيها زنجبار، وعدن، ومخا، ومدنا شرقية أخرى. نُشر قصة هذه الرحلة في هذا الكتاب الذي صدر في سيلم، سنة ١٨٥٤. خصص أوسجود ستة فصول من هذا الكتاب، تحدت فيها عن رحلته من زنجبار إلى مسقط، وعن تاريخ مسقط، وأهميتها، وتجارتها، وبساتينها، وخبولها، ومبانيها، وسكانها، وأسواقها، وأسماكها.

يتحدث أوسجود عن الصيد في مسقط، ويذكر أن الصيادين في مسقط يستعملون مختلف وسائل الملاحة؛ فبعضهم لديه مراكب جيدة، وآخرون لديهم زوارق خفيفة، وآخرون يعتمدون على القطمران، وهو عبارة عن سلة تتركب من عمودين أو ثلاثة تشد إلى بعضها بحبل من الحشائش. وعلى ظهر هذا النوع من المراكب الذي ليس أكثر من أربعة أو خمسة أقدام طولاً، ومن قدمين عرضاً، يذهب صاحبه أميلاً في البحر، مُستخدماً مجدافين من كل جانب. وعند عملية الصيد يجلس وقدماه متدليتان في الماء، رامياً شبكته بسرعة ليمسك بالسمك الذي يتاح له. ويقول إنه توجد كل أنواع الأسماك بكثرة في مياه الميناء والمناطق المجاورة، من سمك القرش إلى أصغر نوع، وتؤخذ منه كميات كبيرة للاستهلاك المنزلي، وللتصدير. ويذكر أن سمك القرش يُصاد بكلايات، والسمك الصغير يُصاد بالشباك، وحين يجفف سمك القرش ويملح يكون مع الأرز الوجبة الرئيسية لرجال البحر العرب. ويضيف بأنه يعطى لصيده اهتماماً كبيراً، وفي الطقس المعتدل عدة مئات من البدو، أو المراكب الكبيرة بحمولة خمسين طناً تملأ بالصيادين من مسقط يوظفون لصيد سمك القرش، الذي منه يكسبون فوائد جمة، كما تشارك المراكب الصغيرة أيضاً في هذا العمل. ويُخبر أوسجود عن طريقة صيده، ويقول إنها تكون بضربه ضربة قوية على رأسه، ثم يسحب إلى الشاطئ، ويقطع لحمه في شرائح طويلة ويملح ليستخدم في الطعام، وتغلى كبده ليستخرج منها الدهن، ويقطع ذيله وفكاه وزعانفه الخلفية وتجفف في الشمس. ويذكر أن العرب لا يستفيدون كثيراً من الذيل والزعانف الخلفية والفكين، ولذلك فإنهم، عادة، يرسلونها إلى الصين، عن طريق بومباي، وهناك يعدونها أعظم وجبة مترفة لمن يتذوقون الطعام.

وفي هذا الكتاب أيضاً، يتحدث أوسجود عن تجارة مسقط في الوقت الذي زارها فيه، ويقول إن التجارة مع مسقط الآن، تتم مع سيلان، والبنجال، وسورات، ومدغشقر، وسومطرة، وكلكتا، وبومباي، وسنغافورة، ومع كل الموانئ الهندية والإفريقية والعربية، في البغال والحمير والملح والتمر، وأي شيء من المنتجات التي تستورد أو تصدر من الخليج العربي.



• «تصيد الحمقى»
• جورج أكيرلوف - روبرت شيلر



• «اللاهوت النسوي في التاريخ»
• تيريزا فوركادس



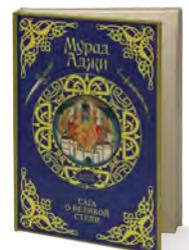
• «الأطلس السياسي»
• فرانك أسيسكو أنجيلوني - أندريا أونفاري



• «نهاية الإمبراطوريات»
• مجموعة مؤلفين



• «التحدي الصيني»
• توماس كريستينسين



• «قصيدة للسهوب الكبرى»
• مراد أدجي



• «الانتقال العسكري»
• فارس سيارا



• «فرنسا في أرض الإسلام»
• بيتر فيرميرين



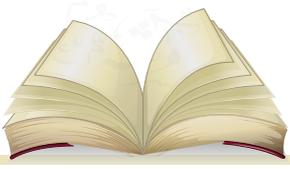
• «الفسفة وجها لوجه أمام العنف»
• مارك كريبون - فريدريك فورمس



• «العدالة والعقاب في المتخيل الإسلامي»
• كريستيان لانج



• «الزمن والآخر»
• إيمانويل كانط



الأطلس السياسي للمتوسط 2016.. لفرانشيسكو أنجيلوني وأندريا أونفاري

عزالدين عناية *

يصدر هذا الأطلس الجيوسياسي، الذي أنجزه فريق من الباحثين الإيطاليين المتعاونين مع معهد سان بيو للدراسات السياسية في إيطاليا، في ظرف تشهد فيه ساحة المتوسط توترات عميقة، تبلغ آثارها مختلف شعوب المنطقة، أبرزها المسألة الأمنية التي صارت هاجساً يؤرق الجميع، ومسألة الهجرة القسرية التي تدفع بمئات الألوف للرحيل من جنوب المتوسط إلى شماله.

متنوعة. فما كان «تنظيم القاعدة» في ما مضى يجزو على فعل ما فعله «تنظيم الدولة الإسلامية» لو لا ما حصل من انخراط في بنية الدولة العربية بعد رحيل أنظمة سلطوية كانت قادرة على ضبط الأمور وإن جاء بأسلوب عنيف.

في القسم الثاني من الكتاب وهو القسم الأوسع والأكثر تدقيقاً في تناول قضايا البلدان الواقعة جنوب المتوسط، يُعنى كل مبحث من مباحث التقرير بدولة من دول المنطقة: وهي على التوالي المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر ولبنان وسوريا وتركيا والسلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ناهيك عن الأردن وإن لم ينتم جغرافياً إلى الدول المطلة على المتوسط. فالأوضاع السائدة في هذه البلدان تشي بقطيعه جذرية مع الماضي وتلمح بتحويلات لا عهد للمتوسط بها بعد دخول لاعب سياسي عنيف متمثل في الإرهاب وغير خاضع للأنماط التقليدية مما أدخل ارتباكاً قوياً على العلاقات بين ضفتي المتوسط.

المغرب: ضمن قائمة التقارير المخصصة لتلك الدول يستعرض كاتب التقرير أوضاع المغرب السياسية والاقتصادية منذ الاستقلال وإلى غاية فترة حكم الملك محمد السادس. يتحدث الكاتب عن الاعتدال السياسي في الأوساط السياسية المغربية التي استطاعت دمج الإسلام السياسي مما جنبها سلسلة من الهزات. فقد اجتازت المملكة الربيع العربي بأضرار أقل مقارنة بغيرها من الدول. ولعل السياسة الواقعية للمغرب هي ما جعلته يغتم من الربيع العربي أكثر مما يخسر، متجلياً ذلك في ترسيخ الإصلاحات السياسية والسير نحو تبني الديمقراطية، ناهيك عما غنمه البلد من مغامرات اقتصادية في أجواء عالمية تخيم عليها الأزمة. فمع السنوات الخمس الأخيرة غنم المغرب من السياحة، بفضل الأضرار التي لحقت بمنافسيه، ما لم يغنمه في سنوات سابقة. كما أن السنوات الأخيرة ترافقت في المغرب بتقلص ظاهرة الإرهاب وهو ما انعكس على جلب العديد من المستثمرين الأجانب. وبشكل عام لم يكن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على المغرب بالحدة التي عرفتها بلدان مغاربية أخرى، والأمر يعود للهدوء النسبي للأوضاع، لكن تبقى الهواجس الأمنية حاضرة بقوة برغم عدم وجود هزات عنيفة، فهناك سياسة أمنية استباقية تميز المغرب.

فيه الكاتب استعمال تنظيم الدولة الإسلامية لوسائل الاتصال كقناة نوعية ضمن توظيف التقنيات الحديثة بوصف ذلك جهاداً إلكترونيًا لم يعهده المتابعون للتنظيمات الإرهابية والحركات المتطرفة. ذلك أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية والمنضوين تحت لوائه باتت الصورة المشهدة الطاغية عليهم تتلخص في تأبط الواحد منهم كلاشينكوف والإمساك بجهاز سمارت فون وامتلاك حساب على تويتر وصفحة فيسبوك. إنهم «مجاهدو الديجيتال»، كما يسميهم الكاتب، الذين ما عادت تنطبق عليهم خصوصيات الجهاديين التقليديين، بل صاروا من أكثر المغامرين ولعا بأخر التطورات التقنية الموظفة لغرض نضالي متشدد. مختتماً الكاتب بحثه بقول: إن الرد الغربي المرتبك على توظيف داعش وسائل الاتصال الحديثة هو رد غير كاف، يتطلب حزمًا للوقوف ضد هذا التوظيف الدعائي العنيف لوسائل الاتصال.

وإذاً ضمن ذلك المدخل التمهيدي للأطلس، تأتي المقالة الثانية من الكتاب الواردة في القسم الأول، بقلم غابرييل ياكوفينو، بمثابة سرد تاريخي لنشأة وتطور تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية». حيث تضعنا المقالة أمام مناخ توتر عام يخيم على المنطقة. يستهل فيه الكاتب حديثه بالتطرق لأوضاع المنطقة بتناول قضية تأثير زلزال ما يسمى بـ«الربيع العربي»، ما جعل المنطقة تقف على مفترق طرق بين التحول الديمقراطي والانزلاق نحو الحرب الأهلية. فتونس مهد الربيع العربي، وعلى سبيل المثال، تتجه نحو ديمقراطية مرتابة مرفوقة بعلامات إيجابية في تجاوز عسر الولادة المصحوبة بمطالب اجتماعية كثيفة تثقل مسار التحول. في مقابل ذلك نجد ليبيا وسوريا اللتين تشهد كلتاهما تشظياً سياسياً مخلفاً أوضاعاً أمنية شائكة باتت خارج السيطرة وتهدد بالامتداد نحو الخارج، في مقابل تراجع بشائر الديمقراطية في مصر والتحول نحو حكم ذي طابع سلطوي.

في مقارنة بين تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» يُبرز كاتب المقالة أن النشاط المتطور للتنظيم الأخير، إلى حد الترويج لتشكيل دولة، وإن كانت دولة هلامية غير حدودية، يعود بالأساس إلى ضعف بناء الدولة العربية التقليدية وانخراط نظامها الاجتماعي واضطراب مقوماتها، ما جعلها عرضة لتحديات

ينقسم الكتاب إلى قسمين متفاوتين من حيث الطول. في القسم الأول وهو بمثابة مدخل تمهيدي، تطالعنا مقالتان تُعنى كلتاهما بموضوعين لافتين يبدوان متلازمين: الأول بعنوان «الميديا ووسائل التواصل الاجتماعي: من الربيع العربي إلى تنظيم الدولة الإسلامية» من إعداد ألفريدو ماكي والثاني بعنوان «تنظيم الدولة الإسلامية: مولد وصعود نموذج جديد في الإرهاب الدولي» من إعداد غابرييل ياكوفينو. يستهل كاتب الموضوع الأول حديثه بعبارة «لم يعد لشمال إفريقيا والشرق الأوسط أثر، بالشكل الذي عهدناهما عليه في القرن الفائت»، فالمنطقة تشهد تحولاً متسارعاً. مبرزاً التلازم الذي نعيشه في الوقت الحالي بين أعمال الإرهاب وتوظيف الإعلام. حيث نجد قرابة ٧٠٠ قناة تلفزيونية عربية، ثلاثين منها تبث على مدى ٢٤ ساعة. تركز تركيزاً قوياً على المادة الإخبارية السياسية التي تخدم توجهات سياسية محددة، أحيانا متضاربة إلى حد كبير في ما بينها. هذا الجو يبدو مشحوناً بتدافع سياسي يهدف إلى السيطرة على عقل المتابع قبل البحث عن ترقية وعيه. فالقنوات العربية الإخبارية كما يُبرز التقرير في مجملها قنوات تخدم أجندات سياسية، قبل أن تكون قنوات مستقلة.

تطرقت المقالة إلى دور وسائل الإعلام إبان مرحلة تفجر الربيع العربي، يورد الكاتب أن السلطات القائمة حينها أبانت عن عجز في صد جيش متنوع من وسائل الإعلام، متكون من القنوات التلفزيونية والهواتف النقالة والحواسيب، وهو ما تجلّى بامتياز في تغطية الثورة التونسية. مبرزاً كاتب التقرير وقائع عجز أنظمة ما قبل الربيع العربي، من خلال استعادة الدور الذي قام به الإعلام الدولي في تأجيج الثورات وتغطيتها. ناهيك عن دور «اليوب» في تأجيج الثورات العربية، وإن كان فعله محدوداً بين أقلية من الشرائح الشبابية. فتونس البلد الأكثر استعمالاً لوسائل الاتصال الحديثة بين بلدان المنطقة كانت ثورتها في الواقع مدينة في جانب منها إلى هذه الوسائل. وقد تطور الأمر مع الثورات المتناسلة من الثورة التونسية ب بروز ظاهرة «المواطنين المرسلين»، وهي ظواهر ترافقت مع تضجر استعمال وسائل الاتصال الحديثة التي باتت حاضرة بقوة وبألغة التأثير. وإذاً ضمن معالجة مسألة الميديا يطالعنا تحليل معنون بـ«داعش وميديا الرعب» يعتبر



الذي تعيشه إسرائيل ينطبق على السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل عجزها عن بناء وحدة داخلية بين غزة ورام الله.

لبنان: يبدو لبنان واقعا بشكل مباشر تحت تأثير الحرب الأهلية السورية، سياسيا واقتصاديا. فقد انعكست آثار الحرب بشكل مريع على الوضع اللبناني الهش ليبقى البلد يئن تحت وطأة اللاجئين والمهجرين السوريين.

سوريا: التي باتت ساحة دولية للصراعات، فقدت وحدتها الترابية وانفجر وضعها الاجتماعي بشكل درامي، وهو ما يشي بصعوبة العودة إلى سوريا التقليدية الناشئة عقب فترة الانتداب. وأمام حالة التدهور المتطور لا يبدو أن هناك حلا جديا في الأفق من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة السورية. في وقت تبدو فيه قدرات الشعب السوري غير كافية لتجاوز التدويل الذي انحدرت إليه الأوضاع، ما يجعل الأزمة مرشحة لمزيد من التأزم وفق ما يرصده التقرير.

الأردن: إن يكن البلد ليس دولة متوسطة فإننا نجده محشورا ضمن سلسلة الدول الواقعة جنوب المتوسط، بوصفه امتدادا سياسيا لجغرافيا التوتر. وبرغم عدم وقوع البلد تحت ضغوطات أمنية وإرهابية مباشرة، على غرار بلدان مجاورة، فإن الأردن يبدو متأثرا اقتصاديا بأوضاع الدول المجاورة وبالوضع الإقليمي عامة لا سيما في ظل ضعف موارد البلد وتحويله على الدعم الخارجي. وبفضل أوضاع اللاجئين والمهجرين السوريين تبدو أوضاع البلد خائفة أمام تواضع الإمكانات. مع أن الأردن من أبرز الدول العربية التي تحاول إقامة علاقات متوازنة مع جميع دول المنطقة ومع الغرب.

تركيا: مع حزب العدالة والتنمية تعيش تركيا تجربة فريدة تتميز بنهضة اقتصادية وانفتاح ديمقراطي، وفي الآن نفسه تبدو وجلة أمام العديد من الملفات الداخلية والإقليمية، مثل القضية الكردية والمسألة السورية. لكن ما يبرزه التقرير أن ثمة خشية من تحول إردوغان إلى «طاغية باسم الديمقراطية» لصالح إسلام سياسي براغماتي. فهناك رغبة يجليلها التقرير من زحف النموذج الإردوغاني الذي يخشى تحويله لبني تركيا الحديثة.

يتميز هذا الأطلس، الذي هو في الواقع تقرير جيوسياسي، بعرض واضح لأهم القضايا الشائكة في المنطقة، معتمداً في ذلك على إحصائيات حديثة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؛ لكن يبقى طابع السرد والتحليل هو الطاغية على مضمون المؤلف دون انتقاد للأوضاع السائدة.

الكتاب: الأطلس السياسي للمتوسط ٢٠١٦.

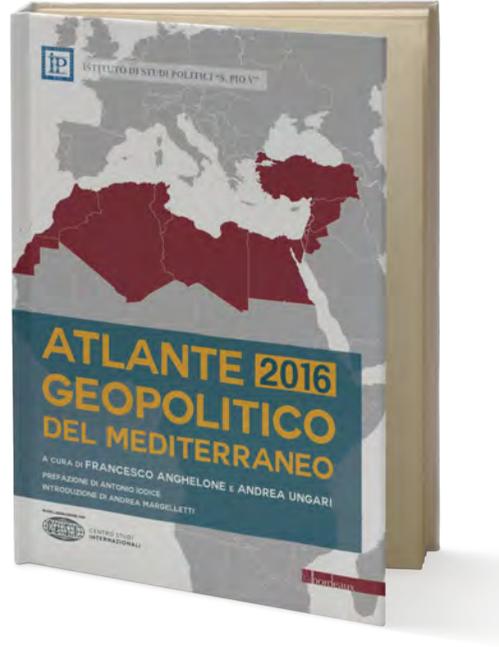
المؤلف: فرانيسكو أنجيلوني وأندريا أونغاري.

الناشر: بورديو بالتعاون مع مركز الدراسات العالمية

(روما) «باللغة الإيطالية»، ٢٠١٦م.

عدد الصفحات: ٤٠٩ صفحات.

* أستاذ تونسسي بجامعة روما



الخط العام للإسلام السياسي وارتقاء في أحضان الاستكبار.

ليبيا: تكاد ليبيا اليوم، كما يصورها التقرير، تنحدر إلى مجتمع اللا دولة أمام التشطي السياسي الحاد للبلد والتخندق داخل كتلتان متناحرة. لكن الجلي في التوزيع الجديد دخول لاعب داعش الخارج عن السيطرة، وهو ما يعكر الأمور أكثر، ما يجعل البلد ينطبق عليه توصيف «الدولة الفاشلة» على حد تعبير كاتب المقال، بعد فشل العديد من مبادرات التسوية بما يضع البلد أمام تدخل أجنبي وشيك، قد يعمق من هوة التشطي ويفاقم من مخاطر التدويل.

مصر: الطفرة الإنمائية الشعبية التي تحققت إبّان الفترة الناصرية تبخرت أمام تشكل بورجوازية جشعة، ظهرت مع فترة السادات وتدعمت مع فترة مبارك، باتت تحتكر موارد الدولة وتتحكم بمفاصل الاقتصاد المصري. هذا الأخطبوط الجاثم على الاقتصاد المصري الذي انطلق مع حقبة السادات وتواصل في عهد خلفه هو ما جر البلاد نحو أزمة اجتماعية خانقة وفق التقرير. لقد كانت عملية التصحيح مع الرئيس عبد الفتاح السيسي، التي أنقذت البلد من الانهيار وخلصت المسار السياسي من احتكار الإخوان، عملية إيجابية بيد أنها لم تُعد البلد إلى مساره الصحيح بفعل هيمنة الرؤية السلطوية والانطلاق في سياسة اجتثاث تتنافى مع الوعود الديمقراطية التي بشرت بها الثورة. وهو ما ولد توترا خلف تراجع جملة من القطاعات مثل السياحة والاستثمار الخارجي، جعلت البلد يدور في حلقة مفرغة تتميز كما يسميها الكاتب بالثبات السلبي.

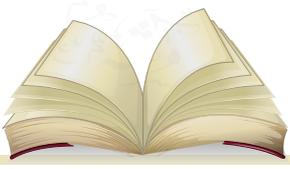
إسرائيل: جعلت فترة الاضطرابات العربية إسرائيل في مأمن من التحديات الأمنية، سواء المتأتية من الجبهة اللبنانية أو من الداخل الفلسطيني، لكن حالة الجمود تلك لم تفرز إرادة سلام حقيقية في إسرائيل لتسوية شجاعة للملف الفلسطيني. والوضع

الجزائر: يتناول كاتب التقرير الأوضاع السياسية في الجزائر، منطلقا مما يُعرف بالعيشية السوداء التي شهدتها البلد وهي فترة حرجة أربكت الدولة. خاضت فيها حربا شرسة ضد الإرهاب مع ضمان حد أدنى من الحرية للتوجهات الإسلامية المعتدلة، ودون اجتثاث أعمى للإسلام السياسي. ميرزا كاتب المقالة أن عدم نضج الحركة الإسلامية في الجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) أدخل اضطرابا على علاقة الإسلام السياسي بالدولة. فالقيادات السياسية للجبهة هي قيادات شعبية وهو ما خلق توترات حادة مع السلطة السياسية. يلاحظ كاتب التقرير عدم وضوح مستقبل الجزائر السياسي، فترة ما بعد بوتفليقة، بفعل مطالب اجتماعية شبابية متنوعة وعدم حدوث تحول اجتماعي يستوعب الشرائح الجديدة المتعلمة. وصحيح أن ما يميز الجزائر هو الديمقراطية الوطنية، غير أن هيمنة الجيش على معظم هيكل الدولة وقدرته الواسعة على التدخل يبقى ما يشوب هذا المسار بالعطل. وصحيح أن الجيش هو الراعي والحامي للدولة، غير أن دوره الوصائي سلب تشكيلات سياسية واسعة بلوغ مرحلة النضج السياسي.

لكن ما يلاحظه التقرير، بفعل مساندة نظام الحكم لقضية البوليساريو، محدودية استغلال الجزائر مجالها المغربي بشكل فاعل وعملي، خصوصا وأن الجزائر تبدو مغلقة على القطر المغربي من حيث التعاون الاقتصادي، ينضاف إلى ذلك توتر الأوضاع الأمنية في الجارة ليبيا والخشية من تدخل خارجي، قد تكون انعكاساته وخيمة على الجزائر. يختتم كاتب التقرير مقالته بالحديث عن تواجد عائق كبير في الجزائر يتمثل في تردي الإدارة وتلوثها بداء البيروقراطية، وأثر ذلك على العصب التنظيمي للدورة الاجتماعية.

تونس: تبدو تونس الحالية أمام تحول عميق باتجاه الجمهورية الثانية بعد أن تخلصت من الديكتاتورية، لكنها تبقى في مواجهة أزمة اجتماعية مستفحلة ومطالب شرائح واسعة من الدارسين والخريجين الجامعيين. وصحيح أن الأمور، في عهد الرئيس المخلوع بن علي، كانت تحت السيطرة، غير أنها بقيضة من حديد، وبالمثل إن تطورا اقتصاديا حصل غير أنه كان لصالح بورجوازية ناشئة لم تتوان في ترسيخ تفاوت اجتماعي فج.

نجحت الثورة التونسية في ظل زلازل سياسية اجتاحت المنطقة، غير أنها تبقى رهينة المسألة الاقتصادية، وهي العائق الأكبر أمام ترسيخ الديمقراطية. من جانب آخر أبرز الإسلام السياسي في تونس، ممثلا في حركة النهضة، نضجا في التعامل مع الساحة التونسية، من خلال تبني مفهوم المشاركة السياسية وعدم احتكار نتائج الثورة، لكن يبقى الإسلام السياسي النهضوي -نسبة لحركة النهضة- غير قادر حتى الراهن على إغراء التوجهات الدينية الأخرى، مثل السلفية والجهادية، التي تعتبر حركة النهضة انحرافا عن



اللاهوت النسوي في التاريخ.. لتيريزا فوركادس

أمين منار *

شهدت الأبحاث الأكاديمية في الغرب خلال العقود الأخيرة تبلور منهج دراسي لافت، لقي حظوة بين العديد من الباحثات والدارسات ممن ينتمين إلى الأوساط الدينية عُرف باسم «اللاهوت النسوي». تعلق بمعالجة قضايا المرأة في كافة تشعباتها التاريخية والدينية والمؤسسية، بوصف ذلك اللاهوت تأملا لنساء مسيحيات في سياق الدين والحياة في ضوء الإنجيل. صاغت رائداته العديد من الرؤى المعرفية والدينية بقصد بناء تصورات جديدة في معالجة قضايا المرأة. فبعد حضور دوني في الكنيسة امتد قرونا، لم تسنح الفرصة للتدبير بحياة القهر التي ترزح تحت وطأتها المرأة، سوى مع مطلع ستينيات القرن الماضي. حيث شكّل الكتاب المرجعي لفايريا غولدستاين ١٩٦٠، «أنا امرأة وأدرُس اللاهوت»، قطعاً مع اللاهوت الرجالي وتدشيناً لمرحلة جديدة عُرفت باسم اللاهوت النسوي. ومنذ ذلك العهد تناسلت المؤلفات والأبحاث حتى غدت تياراً شائعاً له أنصاره داخل الأوساط الدينية وخارجها. كتاب تيريزا فوركادس «اللاهوت النسوي في التاريخ» الذي تتولى عرضه هو متابعة تاريخية وتحليلية لتطورات ذلك المسار الفكري، من تأليف إحدى المنشغلات بهذا اللاهوت، وهي راهبة ودارسة لاهوت تحمل شهادتي دكتوراه في اللاهوت والطب. عُرفت تيريزا فوركادس بالتزامها النضالي على جبهتين: بقضايا إقليم كاتالونيا في إسبانيا حيث نشأت وبقضايا النسوية داخل الكنيسة وخارجها.

النافذة في بعض المجتمعات الغربية. كما تجلّى أيضاً في المسائل التشريعية المتعلقة بالزواج والطلاق والإجهاض وهو ما يتحكم في بنية الأسرة عامة. تُبرز فوركادس أن ذلك الخصام بين المرأة والكنيسة في الغرب قد تركّز في جملة من المسائل، ظهر بالخصوص في الدول التي عانت من الرؤى الكنسية الكاثوليكية في التعليم وفي الشأن الأسري، لا سيما في جنوب القارة الأوروبية مثل إيطاليا وإسبانيا. فعلى سبيل المثال لم تنل المرأة الإيطالية حق الطلاق سوى مع قانون «فورتونا باسليني» ١٩٧٠، وهو حق طبيعي لم تفتكه سوى في مرحلة متأخرة. فالتقليد الكاثوليكي يعدّ الطلاق عامة ولا يزال إثماً وخطيئة بناء على ما يرد في الكتاب المقدس «فأجاب وقال لهم: أما قرأتم أن الذي خلق من البدء، خلقهما ذكراً وأنثى وقال: من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسداً واحداً؟ إذا ليس بعد اثنان، بل جسد واحد. فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان. وجاء في إنجيل متى (٩: ١٩) أيضاً «فسألوه: لماذا أوصى موسى بأن تُعطى الزوجة كتاب طلاق فتطلق؟ أجاب: بسبب قساوة قلوبكم سمح لكم موسى بتطبيق زواجكم. ولكن الأمر لم يكن هكذا منذ البدء. ولكني أقول لكم: إن الذي يطلق امرأته لغير علة الزنى ويتزوج بغيرها فإنه يرتكب الزنى، والذي يتزوج بمطلقة يرتكب الزنى»، بناء على أن ما جُمع في الأرض لا يفرق إلا في السماء. وبإلغاء هذا الحق الطبيعي انجر إفساد من نوع آخر للحياة الأسرية. إذ صحيح أن الطلاق مضره ولكن منعه، وفق فوركادس، يغدو أحياناً مفسدة أشد وأقوى.

ومن جانب آخر تُبرز فوركادس أن مطلب تصحيح دور المرأة في مجتمع الكنيسة لا زالت الراهبة دون بلوغه، مع أن هناك إلحاحاً من جانب العديد من اللاهوتيين

بإلغاء الأحكام الجنسانية في الحياة المدنية وفي الحياة الكنسية أيضاً. حيث يرشّح هذا الوعي من تطّلع إلى تحوير جذري للأسس اللاهوتية للوجود، بدءاً من صورة الله، التي لا تزال رهينة الثقافة الذكورية إلى كشف خبايا مواقع السلطة في المؤسسة الدينية وما تتوارى خلفها من مصالح. يبرز هذا الوعي الجديد مدفوعاً بالعودة إلى لغة استيعابية، تستند إلى الكتاب المقدس بقصد توظيفها في الليتورجيا، بما من شأنه أن يساهم في إلغاء التمييز الجنساني. تشدّد هذا التوجه قراءة مستجدة للذاكرة داخل التاريخ الرسمي، المدوّن من قبل المنتصرين، الرجال. فاللاهوت النسوي هو سعي للكشف عن الواقع المطموس والمقموع للطرف الأنثوي. ذلك أن الأنساق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تطوّرت عبر الزمن في الغرب، قد رهنت المرأة داخل حالة من الخضوع والاستغلال، كما تقول فوركادس، سُخرت فيها لحاجات الذكر ورغباته. لذلك يظهر اللاهوت النسوي بمثابة مراجعات في التصورات الدينية التي تعتبر المرأة أقل أهلية من الرجل في الحديث عن الله، وفي تولي المهام الطقوسية أو تسيير المؤسسات الدينية. إنه نظرية نقدية تحررية للجموع المؤمنة وليس للشقّ الأنثوي فحسب، يصبو إلى إصلاح صورة الألوهية الذكورية، بغرض إعانة الذكر، في ضوء تعاليم الإنجيل، للإقرار بالمكوّنات الأنثوية في كيانه، حتى تعبّر المرأة عن ذاتها كشخص، لأن كلاهما -المرأة والرجل- إنسان بحسب إرادة الله المتجليّة فيهما.

تجلى هذا التمشي اللاهوتي المحدث في مساعي التخلص من سلطان الكنيسة الحاضر بقوة في الشأن السياسي، وهو ما خاضت هوبرتين أوكلازر (١٨٤٨-١٩١٤) نضالات مبكرة ضده للمطالبة بحق الاقتراع للنساء، كرد فعل على الرؤية الكاثوليكية الذكورية

تروي فوركادس في القسم الأول من كتابها تاريخ الدونية الذي تعرضت له المرأة داخل حيز المؤسسات التابعة للكنيسة، وما عانتها المرأة المؤمنة من تهميش من قبل مؤمنين، بوعي وبدون وعي. مبرزة الكاتبة أن الحركة النقدية المستلهمة للكتاب المقدس في مراجعة السائد الديني قد لفتت الانتباه نحو القضايا النسوية، منذ ما يربو عن القرن، ولكنها ما كانت بذلك الإصرار والتركيز والوضوح حتى فترة قريبة. فقد سبقت تدعّم الحركة إرهاصات تمتلّت في البدء بنشر مؤلّف نسوي جماعي سنة ١٨٩٥ برعاية إليزابيث ستانتون بعنوان: «الكتاب المقدس النسوي»، وهو عبارة عن شروحات لمنتخبات من الأسفار المقدّسة متعلّقة بالمرأة. لتلي ذلك في الفترة المعاصرة محاولة جادة في إطار بلورة نقد نسوي لأصول العهد الجديد مع شوسلر فيورانس، في مؤلفها «مذكرات» (نيويورك ١٩٨٣). ففي ضوء التأويلية المستحدثة، أعادت فيورانس ملامح حركة المساواة الأصلية إلى يسوع. ودائماً ضمن المدخل التاريخي نفسه تستعرض الكاتبة الحضور المتواصل، والخافت في بعض الأحيان، لشخصيات نسائية رمزية عملت على إثارة قضايا المرأة الدينية أكان بالمطالبة في حقها التعليمي أو بالمناداة لمنحها دوراً أفضل في الكنيسة. وبحلول الفترة المعاصرة بات اللاهوت النسوي حائزاً على اعتراف في أوساط الدراسات الأكاديمية، بوصفه خطأ متميزاً على غرار «اللاهوت الأسود» و«لاهوت التحرر».

وفي القسم الثاني المخصص لمتابعة الطروحات النسوية ورصد قضاياها، وهو القسم الأهم من الكتاب، تتحول فوركادس إلى تناول المسائل الملحة في اللاهوت النسوي، التي لا تقتصر على المطالبة بالمساواة التامة والشاملة بين الرجل والمرأة، بل تنادي



حقوق جديدة للمرأة في مسعى لترسيخ المساواة بين الجنسين. وتلخصت مطالب ذلك المسعى في كتاب بعنوان «ماذا لو تمّ تصعيد المرأة إلى دور قيادي في الكنيسة» صاغته الفيلسوفة رينيه ديفور رفقة مجموعة من اللاهوتيات في الجامعة الكاثوليكية في ليون، عالجن فيه ارتباط مسألة الذكورية بالكهانة. تقول فوركادس معلقة: «لقد تواجد اللاهوت النسوي منذ بواكير لاهوت الآباء (آباء الكنيسة) وإن تضمن مواقف في منتهى التحقير للمرأة تلخصت في قولة تروتوليان الشهيرة «أنتِ باب الشيطان!». وعلى العموم تطور هذا التوجه داخل الأوساط الكاثوليكية النسوية التي باتت أكثر حدة في انتقاد الرؤى الكنسية المحافظة تجاه المرأة، وإن لم تحدث انشقاقات لافتة داخل الأوساط النسوية فقد ترسخت الانتقادات، التي دنت من المواقف العلمانية المغالية أحيانا، رافعة شعار «لا للمغادرة ولا للصمت».

والجلي أن النضالات داخل الكنيسة قد وجدت دفعا معنويا وأرضية مؤسساتية في تشريك ٢٣ امرأة (١٠ راهبات و١٣ علمانية) كمستمعات في مداورات أشغال مجمع الفاتيكان الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥) بشأن الأسرة. عد ذلك مكسبا ثميناً ينبغي البناء عليه وتطويره، وهو ما تجلى في المؤتمر اللاهوتي الدولي المنعقد بروما سنة ٢٠١٢ الذي شاركت فيه ٢٢٠ امرأة متخصصة في اللاهوت من ٢٣ دولة. ودائماً ضمن تأثير مشاركة المرأة في مداورات مجمع الفاتيكان الثاني، وإن جاءت صامتة، كانت ماريا لويزا ريغاتو أول امرأة تلتحق بالتعليم الجامعي في مؤسسة بابوية في روما لدراسة اللاهوت. حتى ذلك التاريخ كانت النساء الدارسات لللاهوت عصاميات. بات ذلك الحظر ذكري بعد أن غدا أكثر المسجلين في كليات الدراسات اللاهوتية من الإناث. لكن تبقى الدراسة الدينية للمرأة حتى الراهن غير مؤدية إلى مناصب قيادية داخل الهرمية الكنسية، وإن فُح المجال لهن لتولي مهام في الأعمال التطوعية والأنشطة الجمعياتية.

وتجلى أهمية كتاب فوركادس في تسليطه الضوء من الداخل على أوضاع المرأة المسيحية، وهو مؤلف جريء يلامس قضايا حساسة تحبّره منتمية إلى الأوساط الكنسية ما جعل الكتاب يلقى قبولا حسنا في الأوساط المدنية.

الكتاب: اللاهوت النسوي في التاريخ.

المؤلف: تيريزا فوركادس.

الناشر: نوتريمانتي (روما) «باللغة الإيطالية»، ٢٠١٥ م.

عدد الصفحات: ١٣٤ صفحة.

* باحث إيطالي من أصول مغربية



أجواء التوتر التي تصاحب معالجة المواضيع المتعلقة بالمرأة في النص المقدس والنظر إليها بعقل هادئ وروح إيمانية سمحة بغرض بلوغ فهم ميكانيزمات النص خارج أجواء التوتر التي عادة ما تخيم عند تناول هذه المباحث. وبالتالي بعد قرون من هيمنة التأويل الذكوري للنص المقدس يبدو حتى الذكور في حاجة إلى التعرف على المغامرة النسوية مع النص ترقيبا لرؤية مكتملة في النص المقدس.

وفي تناول فوركادس للتطورات الحاصلة في الفكر المسيحي تُبرز أنّ الأوساط البروتستانتية الأنغلو سكسونية كانت رائدة في ترسيخ مطالب النسوية الحديثة، في مقابل تحفظ الأوساط الكاثوليكية. لكن تلك التطورات ما فتئت أن اكتسحت الأوساط الكاثوليكية أيضا في فرنسا وألمانيا، غير أن الدور القيادي لذلك اللاهوت بقي محصورا في الأوساط اللوثرية.

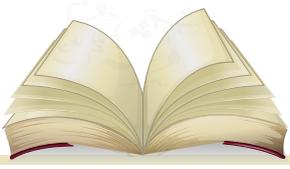
خلال العام ١٩٦٦ صادق مجمع الكنيسة الإصلاحية في فرنسا رسميا على دخول المرأة المجالس الراعوية، وقد تجلى ذلك الدور في تولي المرأة مهام قيادية في المجلس الوطني لنساء فرنسا البروتستانتية. أوضاع التحرر في الأوساط البروتستانتية انعكس تأثيرها على الأوساط الكاثوليكية، حيث هجرت العديد من النساء الكنيسة الكاثوليكية عقب صدور وثيقة (Humanae Vitae) سنة ١٩٦٦، وهي عبارة عن ملخص لمرسوم البابا بولس السادس بشأن الأسرة. في المقابل دبّ حراك في الأوساط النسوية الكاثوليكية تجلى في أنشطة الحركة الفرنسية البلجيكية «نساء ورجال في الكنيسة» التي نادى بتوظيف روح تعاليم مجمع الفاتيكان الثاني لكسب

واللاهوتيات لإدخال تحويرات في هذا المسار. حيث لا يزال مفهوم النسوية مصطلحا محرّجا في الأوساط الكنسية لما يستبطنه من مراجعات ودلالات عميقة توحى بالرفض والنقد والتصحيح والثورة أحيانا. ثورة من جانب المرأة في مقابل الرجل، وثورة للمرأة على المفاهيم المغلوطة التي سادت وباتت واقعا مترسخا. لكن النسوية المؤمنة وفق فوركادس هي بالحقيقة وعي ذاتي جديد يشمل كل ما يتعلق بالمرأة، وقد وُدت تلك الحاجة تطورات حصلت في الاجتماع الحديث هدفت إلى مراجعة أنظمة السلطة التقليدية، لا سيما منها السلطة الدينية التي تبقى مقاليدها بحوزة إكليروس ذكوري متمثل في الكنيسة، وسائرة وفق رؤى ذكورية متمثلة في اللاهوت، بات كلاهما يزعم المرأة كشريك في الدين وفي الوجود.

في القسم الثالث والأخير من الكتاب المخصص لتأصيل المسألة لاهوتيا تبرز فوركادس أن اللاهوت النسوي في المسيحية لم ينشأ من عدم، بل وجد في التراث الديني سندا ودعما، وبالمثل أيضا خذلانا وعائقا، لذلك اقتضت الأمور تدشين قراءة أنثروبولوجية متأنية تقطع مع القراءة الأيديولوجية، بغرض بناء رؤية نقدية ما بعد أيديولوجية. إذ بالتمعن في التجربة المسيحية المبكرة للمسيح (ع) مع المرأة، كما تستعرضها فوركادس، نلاحظ تطورا وتجديدا متمثلين في رد اعتبار للمرأة والتعاطي معها ككيان حرّ مكرّم، بعد أن كانت مبعّدة عن المعبد أو في عداد الكائنات النجسة، وهو ما استلهمه المسيح من روح الناموس القديم الذي يضع المرأة جنب الرجل في تلقي رسالة الروح القدس وفي تولي مهمة البشارة والرسالة، إلى حدّ الحديث عن المرأة الحوارية على غرار الرجل الحوارية، أو بتعبير مسيحي «رسولة» على غرار (يونياس) الوارد ذكرها في «الرسالة إلى مؤمني روما» (١٦: ٧). لكن ذلك الموسم الإيجابي في تاريخ المرأة المسيحية كان خاطفا، سرعان ما عادت إثره المرأة إلى رهن المجتمع بغياب نبي الله عيسى. ففي «الرسالة الأولى إلى مؤمني كورنثوس» (١٤: ٣٤) إعلان فحّ بشأن حضور المرأة، يأتي بشكل صارم ليحدّ من حضورها، يأمر بمقتضاه النساء أن يخرسن في الكنائس، فليس مسموحا لهن أن يتكلمن، بل عليهن أن يكنّ خاضعات. والأمر ذاته يتكرر في «الرسالة إلى مؤمني أفسس» (٥: ٢٢-٢٣) «أيتها الزوجات اخضعن لأزواجكن كما للرب، فإن الزوج هو رأس الزوجة كما أن المسيح هو رأس الكنيسة».

وتبرز فوركادس أن مرحلة النضج في اللاهوت النسوي قد أطلت، مع أن حقل الأبحاث في المجال مازال مشرعا على طرح العديد من القضايا الحساسة. ويتجلى هذا النضج في سعى اللاهوت النسوي إلى القطع مع





تصيد الحمقى.. لجورج أكيروف وروبرت شيلر

محمد السالمي *

استطاع آدم سميث في كتابه ثورة الأمم إبراز مبدأ الأسواق الحرة والذي من خلاله يحقق الازدهار للأفراد والمجتمعات على حد سواء. وكون أن الأسواق الحرة أيضا قد تقنع كثيرا من الناس لشراء أشياء هي ليست جيدة لا بالنسبة لنا ولا للمجتمع، فإنها تقوض مفهوم آدم سميث في سعي الأفراد من المصلحة الذاتية في الأسواق الحرة، إلى مصلحة المجتمع ككل. فكتاب تصيد الحمقى «Phishing for Phools» وهو من تأليف الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد جورج أ. أكيروف وروبرت شيلر ٢٠١٣، يعد من أفضل الكتب الاقتصادية مبيعا ورواجا في سنة ٢٠١٥. لا يستهدف الكتاب ذوي الاختصاص فقط وإنما أيضا العامة. يقدم الكتاب قراءة مسلية وسهلة المنال ومليئة بالحكايات التي تذكرنا بقدرة الأسواق على التلاعب والخداع. والسبب وراء كتابة كلمة Phools بحرفي Ph بدلاً من حرف f هو احترام القارئ على حسب وصف الكاتبين، و Phools هم ضحية التصيد.

كما أن المؤلفين أكيروف وشيلر قاما بتقويض النظرية التقليدية حول تعادل أو توازن السوق بطريقتين:

الأولى: من خلال تقويض فكرة العالم

الكبير صمويلسون في «باب التفضيلات»: هناك مفهوم شائع في علم الاقتصاد هو أن الناس يجعلون حياتهم سعيدة فقط من الخيارات التي تزيد من رفايتهم «maximizing utilities». هذا الافتراض حتى له اسم يتوهم: «التفضيلات المكشوفة» «revealed preferences»: أي أن الناس تكشف ما يجعلها أفضل حالا من خلال خياراتها. مثل هذا المفهوم، بالطبع، هو بالضبط على خلاف مع مفهوم الكاتبين من حيث الفرق بين ما يريده الناس حقاً (ما هو جيد بالنسبة لهم) وما بين الذي يعتقدون أنهم يريدونه.

فبعد الانهيار الاقتصادي ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ظهرت موجة كبيرة لإعادة النظر في بعض النظريات الاقتصادية كونها قد عفا عليها الزمن أو لم تعط الصورة الخفية في تفسير الظواهر الاقتصادية؛ فالنظريات التفسيرية للاقتصاد الكلي قد واجهت انتقادات مستمرة. كما أن الاقتصاديين والنماذج الاقتصادية أصبحوا غير قادرين على التنبؤ بحدوث وحجم الأزمة والتي أضرت بمصداقية الفكر الاقتصادي السائد بالنسبة للمواطن العادي؛ فكانت النظريات الاقتصادية الجزئية السائدة تنطلق من مبدأ الاعتقاد في عقلانية الإنسان، أي أن الإنسان دائماً ما يتوجه للخيار الأمثل للاستهلاك، والتي من شأنها أن البشر

لاختيار أقصر خط؛ حيث المبدأ الاقتصادي من هذا التفسير هو أن الفائض في العرض والطلب دائماً ما ينتهي لنقطة التكافؤ أو التساوي في نهاية المطاف.

ومبدأ التكافؤ والتوازن الذي نراه في ممرات المحاسبة في السوبر ماركت، ينطبق أيضا في الاقتصاد بشكل أكثر عموماً؛ حيث يسعى رجال الأعمال لاقتناص أفضل الفرص الاستثمارية وهذا يخلق أيضا التوازن. فأى فرص تؤخذ لتحقيق أرباح غير عادية و بسرعة من على الطاولة، يؤدي إلى حالة ارتباك في السوق. وهذا المبدأ، مع مفهوم التوازن يكمن في قلب الاقتصاد. فكثير من الأفراد قد يستغلون نقاط الضعف لدينا، وتوجيهنا للحصول على أرباح مجزية؛ ومن هنا يكمن مفهوم التصيد. ومن خلال هذا المثال فإن المؤلفين يؤكدان أنه عند وجود فرصة لتحصيل أو تعظيم المال (حتى بالخدعة أو التضليل) فسيوجد من يستغل الفرصة! وقد يكون ذلك بإغراء المستهلك لشراء ما يزيد عن حاجته أو عدم إعطائه المعلومات الكافية ليتخذ القرار المناسب. الكتاب يستعرض الفكرة من خلال مناقشة مجموعة أمثلة من عالم الأعمال والنظام المصرفي والسياسة، و يناقش كيف ولماذا، والأهم من ذلك دور الجهات التشريعية في الحفاظ على مصلحة المستهلك (أو المصلحة العامة) وتقييد المسوقين والمنتجين. السوق الحرة يعني أنك لست ملزماً بقبول منتج رديء بسبب عدم وجود بدائل، فالجميع يعرض منتجاته، ولكن لا يعني بالضرورة أن الجميع سيتقيد بكامل الشفافية لصالح المستهلك.

فكلمة التصيد Phishing، وفقا لقاموس أوكسفورد والذي قد صيغ في عام ١٩٩٦ بعد إنشاء الويب. هي ممارسة احتيالية من خلال إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني والتي تدعي أنها من الشركات ذات السمعة الطيبة من أجل حمل الأفراد على الكشف عن المعلومات الشخصية، مثل كلمات السر وأرقام بطاقات الائتمان وغيرها. فهذا الكتاب يقدم معنى أوسع لكلمة التصيد حيث يؤخذ تعريف المرتبط بالويب على سبيل المجاز فقط. بدلا من النظر إلى التصيد على أنها غير قانونية، يقدم الكتاب تعريف ما هو أكثر من ذلك بكثير ويذهب أبعد من ذلك إلى ما وراء التاريخ؛ فهو يقع في إغراء الناس على فعل الأشياء التي هي في مصلحة المتصيد phisher man. يروج الكاتبان على أن كتابهما يستهدف العامة رغم توقعهما أنه لن يكون ذا شعبية كبيرة وسط الجمهور. ومع ذلك، يؤكدان أن مشروعهما يثبت أن هناك عدة مؤثرات تُسير الجمهور ظنناً أنه الخيار الأمثل للاستهلاك.

المفهوم الأساسي للاقتصاد هو فكرة التوازن أو التكافؤ في العرض والطلب في السوق. للحصول على تفسير بسيط، عند الانتهاء من التسوق في السوبر ماركت والتوجه إلى المحاسب دائما نسعى لاختيار أقصر ممر، ولكن عادة ما نستغرق ما لا يقل عن لحظة لاتخاذ قرار حول المحاسب الذي سنتوجه إليه. وهذا القرار يستلزم بعض الصعوبة لأن جميع الخطوط تقريبا بنفس الطول. يحدث هذا التكافؤ لسبب بسيط وطبيعي أن الوافدين للخروج يسعون



السوق الحر باعتباره الوضع الأمثل لتعظيم الرفاه الاقتصادي للجميع. ميزة الكتاب أنه بمثابة تذكير للآليات الخداع في اللعب في حياتنا اليومية. ومع ذلك، يشترك أغلب النقاد الاقتصاديين في أن الكتاب يواجه بعض السقطات. الأولى هو أن أكيرلوف وشيلر قاما بتغطية مجموعة واسعة جدا من المواضيع ولكن بحشو تاريخي. فالجزء الأول من هذا الكتاب بسيط جدا؛ إذ هو كله مكرس لأزمة الرهن العقاري مع التركيز أكثر تحديدا على دور وكالات التصنيف الائتماني. كما قام أكيرلوف وشيلر في فصل مخصص للتحدث حول السندات غير المرغوبة junk bonds، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة ما بين عامي 1986-1990؛ وبذلك أصبح الكتاب تاريخيا بدلا من أن يكون اقتصادياً بحتاً.

والسقطات الثانية في الكتاب هي في تعميم المفاهيم. فالكتاب يصنف البشر، أيا كان صنفهم أو قدراتهم العقلية فيتم تصييدهم إما نفسيا وإعلامياً. ولكن مع التطور التكنولوجي أصبح المستهلك أكثر وعياً؛ لكون الخيارات التي تطرح على المستهلك يستطيع من خلالها زيادة رفايته وتقييم المنتج قبل اختياره. فلو اخذنا مثلاً موقع booking ، نستطيع من خلال الموقع تقييم الخيارات المطروحة بطريقة جيدة ومتقنة. ومع ذلك، من الصعب القضاء على الشر بشكل كامل كونه ملازماً للظفرة الاجتماعية، ولكن نستطيع التعايش معه والتقليل من أثره.

الكتاب مسلٌ ويقدم حكايات ذات قيمة عالية، ولكن ليس هو الكتاب الذي نستطيع تصنيفه بأنه لا غنى عنه في المجال الأكاديمي. كما أن الكتاب مفيد للتذكير بأن الرأسمالية في القرن الحادي والعشرين هي أكثر من أي وقت مضى وليست لعبة محصلتها صفر.

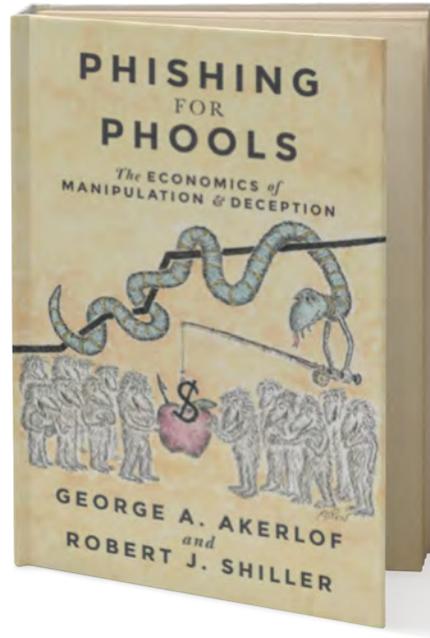
الكتاب: تصيد الحمقى.

المؤلف: جورج أكيرلوف وروبيرت شيلر.

الناشر: مطبعة جامعة برينستون، سبتمبر 2010م.

عدد الصفحات: 288 صفحة.

* كاتب عماني



مؤثرة في العلاقة بين التدخين والصحة. ولكن تلك القصة فشلت في نهاية المطاف، رغم أن الأمر استغرق عشرات السنين. وحتى الآن، ما يقرب من 18 في المئة من البالغين هم من المدخنين!

قصة مشابهة في حالة استخدام بطاقة الائتمان. فمعظم المستهلكين يعتقدون أن القدرة على استخدام بطاقات الائتمان يجعل الحياة أكثر راحة. ومع ذلك، فشركات بطاقات الائتمان تخدع الناس بشكل روتيني وتدفعهم إلى إنفاق أكثر مما كانوا سيفعلون في أحوال أخرى. وهذا ما يفسر لماذا تستمر المتاجر للسماح للعملاء باستخدام بطاقات الائتمان على الرغم من أن شركات بطاقات الائتمان تفرض رسوماً عالية. ومع ذلك، فإن الكتاب لا يناقش هذه النقطة عندما يتم تصيد مستخدمي بطاقات الائتمان. والمسألة ليست دائماً في امتلاك معلومات ناقصة، ولكن المشكلة تكمن في عدم وجود ضبط النفس. فحتى لو كان لدى المستهلكين معلومات كاملة عن الصفقة، فإنهم لا زالوا يشترون أكثر مما يحتاجون له. كما أن هناك بعض القصص مثل خداع فولكس واجن في اختبارات التلوث، والحبوب السحرية التي تشجعنا على شراء أكثر من ذلك، وهناك العديد من الطرق التي يمكن للمرء أن يتم تصيده بها. فالكتابان أكيرلوف وشيلر يعطيان وصفاً تفصيلياً للوصول لتوازن

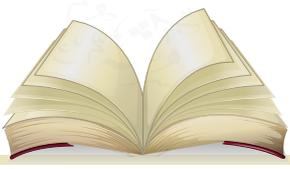
يتصرفون دائماً لتعظيم الفائدة المكتسبة. وهذا هو المنطلق لنموذج متسق داخليا، ولكنه يفضل في إعطاء صورة ولو جزئية عند تطبيقه في الواقع العملي.

والثانية: عن طريق إدخال «متغير جديد في المعادلة الاقتصادية»؛

فعلى عكس خبراء الاقتصاد السلوكي قام الكتابان بطرح عدة افتراضات لتقديم متغير جديد في المعادلة التفسيرية للظواهر. حيث قاما بالتعميم لإعطاء صورة للإطارات العقلية حول قرارات الناس. واسم المتغير هو «القصص التي يطرحها الناس لأنفسهم». من خلال هذا الوصف يمكننا أن نرى، تماماً، كيف يحدث التصيد لمعظم الناس، هذا التصيد هو وسيلة للحصول على شخص لاتخاذ قرار لصالح المخادع، ولكن ليس لصالح المستهلك؛ كون قراراتنا عادة ما تكون على أساس قصص نطرحها لأنفسنا عن الوضع الذي نعيشه، فنحن لدينا الميل إلى اتخاذ قرارات وفقا لعدة من التحيزات المعرفية والنفسية التي تجعلنا هدفا سهلا لهذا المتصيد. الكتاب يعطينا توصيفاً شافيا للدوافع التي تتيح لنا أن نفهم كيف يحدث التصيد لمعظم الناس.

ملاحظة: في علم الاقتصاد القياسي، يتم تفسير الظواهر عبر معادلة رياضية تحتوي على عدة متغيرات. ولكل متغير درجة من التأثير على أساس الظاهرة الاقتصادية. وعلم الاقتصاد الحديث يعتمد بشكل كبير على هذا العلم. فالكتابان يطرحان متغيراً يضاف للمعادلة الاقتصادية لتفسير الظواهر واسم المتغير هو «القصص التي يطرحها الناس لأنفسهم».

ولو طرحنا سؤالاً لماذا هذا العدد الكبير من الناس الذين يدخنون ويشربون؟ ففي وقت مبكر من أواخر الأربعينيات، كان العلماء يجدون أن هناك علاقة ما بين التدخين وسرطان الرئة، وكون شركات التبغ، المتصيد phishermen، قامت باتباع استراتيجية محددة تهدف إلى غرس بذور الشك. ولكونها تعرف أنها بإمكانها أن تجد بعض العلماء (وخاصة بين المدخنين) والذين من شأنهم أن يعبروا بقوة عن رأي مفاده أنه لا يوجد رابط «يثبت» العلاقة بين التدخين والسرطان. وكان نتيجة لجهودهم في التلميح إلى «قصة جديدة



قصيدة للسهب الكبرى.. لمراد أدجي

فيكتوريا زاريتوفسكايا *

ماذا تعني قراءة التاريخ الرسمي؟ هل ما تتضمنه سجلات البلاط وما تحويه مكتبات المعاهد الحكومية هو التاريخ بصورته الواقعية أم أنه وجهة نظر مبتسرة تخدم التوجه السياسي لبلد ما؟ هل ثمة بون بين التاريخ الحقيقي والتاريخ الرسمي؟ وإن كان البون حاصلًا فما مقداره وما درجة تأثيره على الواقع وعلى تسيير وتغيير مجريات الحياة الأرضية؟

لمجابهة الغرباء والحد من تهديدهم. ومن أخطر الإجراءات الإستراتيجية التي أدت - في نهاية المطاف - إلى طمس الحقيقة التركية في الأرض الأوروبية - القيام بتفتيت الأتراك وتجزئتهم إلى أقوام مختلفة، وذلك عبر إدماجهم ضمن كيانات مجتمعية هجينة ومصطنعة؛ يتبدى مثالها الصارخ في التركيبة المجزأة لشعوب القوقاز ذات الأصول التركية؛ هذا الواقع الذي جرت صياغته على أيدي القياصرة بداية والسوفييت من بعدهم، ودائمًا تحت مظلة الفكر الأوروبي وطرقه الإجرائية.

ثمة أجزاء أخرى من التركيبة التركية في أوروبا تم القطع بينها وبين أواصرها التركية وهو ما جرى مع البلغار والألبان، حيث تم إغراقها (الأواصر) في لجة النسيان. أما ما تبقى من مهاجري جبال «التاي» فقد أذيبوا في بحر المجتمعات الروسية والمجرية والإسكندنافية، ولو أن شعلتهم الثقافية لم تنطفئ كلية، وظلت كامنة في الأعماق أو طافية على سطح الحياة الشعبية.

وفيما يتعلق بالأثر التركي على الحياة والثقافة الروسية، يورد الباحث عدة مظاهر منها: المفردات ذات الأصل التركي في اللغة الروسية لا سيما تلك المتعلقة بأسماء الأزياء؛ ثمة أيضًا ما لا يقل عن ثلاثمئة عائلة روسية نبيلة لعبت دورًا في تطوير البلاد تنتمي إلى أصول تركية. وغير روسيا نجد أن الكثير من تسميات البلدان والمناطق الأوروبية تدين إلى جذورها التركية مثل البلقان وبلغاريا وألبانيا والقوقاز وغيرها. كما ينسب المؤلف بعض الألعاب المألوفة في أوروبا كلعبة البولو والرغبي إلى الأتراك، وفي هذه اللعبة الأخيرة كانوا يستخدمون عظم الخروف بدلًا من الكرة. وإلى يومنا الحاضر تدرج هذه الألعاب في بلدان آسيا الوسطى مثل كازخستان وطاجكستان وأوزبكستان ضمن موروثها الشعبي.

في السياق نفسه يلحظ أدجي شبهًا بين كتابة الأتراك القدماء والكتابة الإسكندنافية المسماة

بالتجاذبات الدينية. يرى أن الأثر التركي في القارة الأوروبية (خاصة) قد أصابه الكثير من الحيف والتعتيم المتعمد، ثم لا يني بعدها يسجل ملاحظاته حول تعامي العلم الأكاديمي الرسمي، سواء في روسيا أو في أوروبا عامة، عن حقائق دامغة تؤرخ للأثر التركي العميق في الثقافة الأوروبية. وفي مسعاه لكشف المستور، يقدم مراد أدجي في التربة الثقافية والمادية والروحية لبلدان كجورجيا وأرمينيا وألبانيا وبلغاريا، التي طالما تلعتمت الرواية التاريخية الرسمية في أصل شعوبها، بينما الإشارات تلمع أمام عيوننا، والفلكلور يقولها صريحة، وتشابه الأسماء يؤكد، والشواجح اللغوية تنطق بها وتقول بأن أصل تلك الشعوب تركية... أصل لا لبس فيه.

يرسم مراد أدجي لوحة مهيبه للأتراك وهم في مهد حضارتهم التي ظهرت، أول ما ظهرت، في منطقة «التاي» بجنوب سيبيريا وذلك في القرن السادس قبل الميلاد، الحضارة التي شهدت فيما بعد امتدادًا إلى آسيا الوسطى والهند والشرق الأوسط وشمال إفريقيا فضلًا عن أوروبا التي استوطن الأتراك في مناطق شاسعة منها. ويرى المؤلف أنه، وبفضل الهجرات الكبرى، الهابطة من جبال التاي، أخذت في التشكل الخارطة السياسية للقارة الأوروبية، وتحت تأثير ثقافة المهاجرين الأتراك الأوائل، قطع الزمن مرحلة حضارية كونية، انتقل خلالها من طوره القديم إلى مرحلة القرون الوسطى.

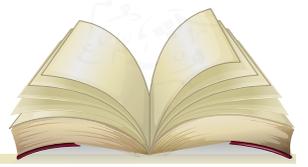
وبدءًا من التشكل الحضاري الأول للأتراك، نجد أن الباحث يحض القوم مستوى متطورًا من الإدراك الوجودي والعمق الروحي والوعي المادي، فبرأيه لم يتبلور خيار الهجرة لديهم خبط عشواء، وإنما نتيجة لنضج ثقافي وتدبير اقتصادي مكين. وإذ نتبع فكرة الباحث عن الهجرة الكبرى والنتائج التي ترتبت عليها، نصل إلى لب القضية التاريخية التي أراد أن يفككها في كتابه ألا وهي الإجراءات التي اتخذها الغرب

أسئلة متواردة ومتوالدة تكشف عن طبيعة التاريخ ومسألته وثوقيته التي طالما أزعجت المؤرخين وعبثت بأفكار الفلاسفة والمثقفين. وحين تحتل هذه المسألة بؤرة الاهتمام عند باحث ما، ويتولد لديه شك عميق بالتاريخ الرسمي، ثم لا يتوانى أن يعد عدته ويشحن همته لكشف المستور أو دحض المتداول به، سنجد أن مهمته غاية في الصعوبة وسيكون بحثه رديف المغامرة.

هذا ما أقدم عليه الباحث الروسي مراد أدجي في كتابه الأخير «قصيدة للسهب الكبرى». أما المسألة التي تصدى لها فتمحور في النباش عن التاريخ التركي الضائع أو - بعبارة أدق - المضيع والمطمور في سهوب تغطي أرجاء شاسعة من المعمورة. وإن أضفنا حقيقة أن الكاتب ينتمي إلى قومية الكوميك، وهي من الأقوام التركية المنتشرة في منطقة القوقاز، فسندرك أي هاجس غيري (من الغيرة) يراود الباحث في سبيل إتمام بحثه وبيان حجته.

ومع ما يمكن أن يعتبر مثلية على الباحث كونه طرفًا عضويًا ومرجعياً للموضوع قيد الدراسة، إلا أن تتبع المساق العلمي في الكتاب والإحاطة بالقرائن التي يسوقها، إضافة إلى السيرة العلمية للمؤلف، فهو امرؤ مثقف، أكمل دراساته العليا في جامعة موسكو - أهم صرح علمي في روسيا - وجادل في أبحاث علمية وأوراق عمل كثيرة عن الشجرة التركية وأفرعها الطويلة وجذورها المتغلغلة في التاريخ والجغرافيا، كل ذلك يجعلنا أمام رؤية جديدة وقراءة جريئة للتاريخ، تستحق التوقف حيالها وتأملها بنظرة جادة، وذلك مع كل ما قد يرافق القراءة من تساؤلات مشروعة عن مدى جاهزية الباحث (أي باحث) حين يتصدى لترسانة التاريخ الرسمي.

يبني المؤلف تصورًا جديدًا للأثر التركي في التاريخ الأوروبي، متضمنًا قراءة للتاريخ ومراحل التطور الحضاري مغايرة عن القراءة الرسمية التي يعتبرها مموهة بالمصالح السياسية ومحرّفة



بالمواد المقاومة للزلازل. ولذلك احتفظت المدن الجبلية القديمة بأسوارها العظيمة وبأبراجها وبيوتها حتى حاضر وقتنا.

ليس من المستغرب أن يثير كتاب «قصيدة للسهوب الكبرى» أصداء متباينة بين القراء وفي الوسط الأكاديمي. فبرغم سياقه العلمي التاريخي، إلا أن خطه الحماسي الطائفي (بدءاً من العنوان بنبرته الغنائية) تضعه بين منزلتين: يستحسنه البعض لما يتضمنه من حرارة وفروسية لإحياء الماضي وإعادة الاعتبار له، ويتذمر منه آخرون لما يعدونه أصولية تاريخية ينزع إليها الباحث ويُزاحم بها موضوعية البحث. مع ذلك لا يخفى على القارئ المسلمك الديمقراطي الذي اتبعه الباحث في تأليف بحثه الشائك، إذ يسوق حججه وبيني قرائنه، ومن شأن القارئ بعدئذ أن يأخذ بها أو يغفل عنها.

غير هذا وذاك تشكل قراءة الكتاب فرصة جيدة لإلقاء نظرة على طبقة من الطبقات الثقافية والحضارية في التاريخ الأوروبي، الطبقة التي تخص الأتراك والتي عمل الغرب على التقليل من شأنها والتقليل من سُمكها. موازاة لذلك، يشير الكتاب - فيما يشير إليه - إلى البؤرة الإشكالية العميقة والمصطنعة للخارطة القومية في بلاد القوقاز، حيث الخارطة الإثنوغرافية الرسمية تحكي عن مائة قومية مختلفة تقطن تلك المنطقة بينما الواقع التاريخي يجمع هذه الأقوام في بوتقة واحدة.

وإحالة إلى الواقع المعاصر، يستعيد مراد أدجي الخطاب الغربي المسكون بالهيمنة على الأقوام الأخرى، ويرصد موقف الغرب تجاه الحضارات المختلفة والإجراءات التي يتخذها لضمانة وترسيخ تفوقه المستمر عليها. أما الإجراء الذي يقترحه لمواجهة الظلم الغربي (وهو الإجراء الذي يرشح من صفحات الكتاب الستمائة) فدعوة إلى ترميم الذاكرة عن طريق البحث العلمي والاستنتاج المنطقي والدراسة التحليلية والتجهز باللغة المختبرية... باختصار على الأمام أن تحيا بطريقة ذكية.

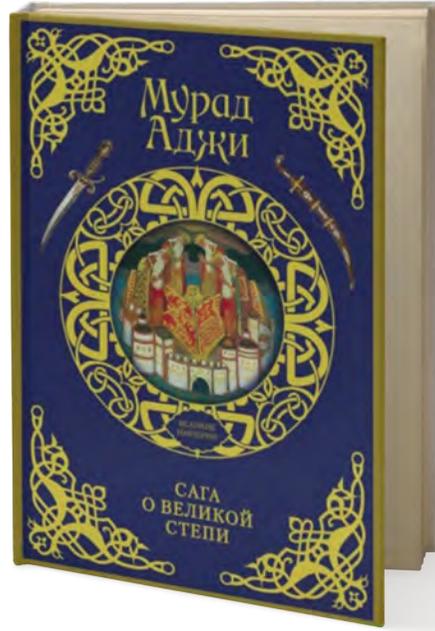
الكتاب: قصيدة للسهوب الكبرى.

المؤلف: مراد أدجي.

الناشر: أس ت، موسكو 2016 م باللغة الروسية.

عدد الصفحات: 601 صفحة.

* أكاديمية ومستعربة روسية



أوروبا يرى أن أنت - مثله مثل الواقع الميداني - يخفي الآثار ويدفنها فلا يقدم للباحث سوى متفرقات لا تساعد على تكوين المعرفة اللازمة للتحليل العلمي الوازن والجاد.

يكرس الباحث جانباً من كتابه لسرد مشاهداته الشخصية في بلاد القوقاز، حيث يتابع ميدانيا ما يؤيد نظريته العلمية، ويسجل ملاحظاته عن الآثار الباقية، مقرناً إياها بفرضيته التاريخية. وأحياناً يعلن أساه على الضياع الذي لحق بجزء كبير من الآثار. ومن بين سردياته الشائقة، التي استخرجها من الحكايات المحلية، تلك التي تتحدث عن تأسيس مدينة «غيليار» (حاليا قرية تقع على الحدود بين داغستان وأذربيجان) الذي تم على أيدي مهاجرين قدموا من الحجاز بين القرنين التاسع والعاشر، حيث استقروا في هذه الجبال البعيدة وشيدوا بيوتهم التي تشبههم. بيد أن شيئاً من عمارتهم لم يبق، ولم يظل من ذكراهم سوى الحكايات التي تتناقلها الألسن وتتوارثها الأجيال. فيما يخص أسلافه الأتراك، يورد مراد أدجي الكثير من مآثرهم الحضارية، مجيباً بأمثلة من واقع الحياة والتراث على تخرصات الغرب الذي طالما نعتهم بالهمجيين. يقول في هذا الصدد: «كان أجدادنا يعتنون بالأسوار. كل متر من السور فرشوه بالقصب، وكان لهم في ذلك سبب وجيه. الهمجيون المتوحشون أولئك كانوا يفعلون ذلك اتقاء الزلازل وحماية لمدينتهم من أضرارها. ففاعلية أعواد القصب (ضمن تقنية البناء القديمة) تماثل ما يسمونه اليوم

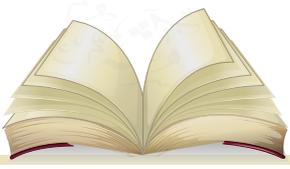
«روتس». كما يورد مثلاً علمياً دالاً عن الرحالة والأثري والكاتب النرويجي الشهير ثور هايردال الذي اختار بلاد القوقاز، لا غيرها، لتتبع جذور ثقافته الأم.

ومع الاستغراق في منهج الكاتب ومنطقه البحثي، تبرز لنا خيوط جديدة واستنتاجات حسيمة في شبكة العلاقات والتقاطعات بين الشعوب. نستدل (مثلاً) إلى الخلفية التاريخية التي جعلت من سكان ألبانيا يحملون أوجهاً مشابهة للقوقازيين، كما تتشابه طرائقهم في الرسم والتطريز التقليدي، ومكونات الطبخ التي يطغى عليها الفلفل والثوم، ونمط بناء البيوت المكونة من طبقتين تحفظ الأروقة.

ينقب أدجي في التاريخ بحضور ذهني وقاد، ومن أجل بلوغ الحقيقة والكشف عن أخطاء التاريخ الرسمي وتجاوزاته، نراه يتأمل ملياً الجوانب التي تنافي المنطق وتوقظ الشكوك حولها. فمن دأب العلماء الغربيين (كما يشير في حديثه عن الهجرات الأوروبية القديمة) الاطمئنان للرواية الرسمية القائلة بأن الهجرة الكبرى ما هي إلا عدد من التنقلات البينية داخل القارة الأوروبية.. ومكتفين بهذا القدر. وبالنظر إلى هجرة «الهنون» (وهي موجة من الهجرة الكبرى، حدثت في سبعينيات القرن الرابع لقبائل الهون الرحل ((ذات الأصول التركية)) التي هاجرت من وراء نهر الفولغا الروسي لتستقر في أوروبا الشرقية وتؤسس إمبراطورية حملت اسمهم) نجد أن التاريخ الرسمي الأوروبي يمر على هذه الهجرة المفصلية مرور الكرام.

من جانب آخر يسوق الباحث أحداثاً مريبة تدعم فرضيته في التجاهل المتعمد للأثر التركي في أوروبا، ويدعو القارئ لوضع استنتاجه حول الإجراءات المؤسسية التي ووجه بها التاريخ التركي. من بين تلك الأحداث ما وقع مع المستشرق الروسي والمختص بالدراسات التركية يوسف أربيلي، فقد أتاح له تخصصه، إلى جانب المناصب العليا التي تبوأها (مدير متحف الارميتاج ورئيس أكاديمية العلوم الأرمنية) أتاح له جمع ثلاثمائة نقشاً من آثار القوقاز وأنجز حولها كتاباً علمياً شاملاً، ولكنه وبعد أن أرسل دراسته إلى الطباعة عام 1919، ولسبب غامض، عاد ليشتري كافة النسخ من المطبعة، ما تسبب بحجر الكتاب ومنعه من التداول بين الجمهور.

ينبه المؤلف إلى الطابع الاحتكاري للمعلومة في عصر النت. وبالنسبة للتاريخ التركي المتناثر في



التحدي الصيني: تشكيل خيارات القوة الصاعدة.. لتوماس كريستينسن

فينان نبيل *

قال نابليون منذ قرنين «تركوا الصين نائمة، إنها إذا استيقظت ستتهز العالم»، منذ آلاف السنين كانت الصين إمبراطورية كبرى، تعرضت لهزيمة من الإمبراطورية اليابانية في الحرب العالمية الأولى، ثم انتصرت الصين كجزء من انتصار الحلفاء في حرب الباسفيك (المحيط الهادي) ١٩٤٥، وأصبحت الصين عضواً في مجلس الأمن الدولي. وبعد انتهاء الحرب الأهلية الدموية في البر الرئيسي (المينلاندا)، أعلن ماو تسي تونغ تأسيس الصين الشعبية في غرة أكتوبر ١٩٤٩ وكانت الصين لا تزال فقيرة هشة، وتبنى «ماوتسي» مشروع القفزة الكبرى للأمام» للنهوض بالصين اقتصادياً، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي بدت الصين واقفة بصمود بين القوة العظمى. وتحولت في القرن الحادي والعشرين تحولاً كبيراً بشكل تحدياً كبيراً للدبلوماسية الأمريكية.

صعود الصين في رأيه يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية تحديين كبيرين: يتمثل التحدي الأول في: قدرة الصين على تهديد المصالح الأمنية الأمريكية في شرق آسيا، وزعزعة الاستقرار هناك. فمن ناحية، أصبحت الصين، مع تطور قدرتها العسكرية، قادرة على تهديد الأصول العسكرية الأمريكية القريبة منها. لذلك، صاغت وزارة الدفاع الصينية مفهوماً جديداً، هو «منع الدخول/ المناطق المحظورة»، يقوم على فكرة سعي الصين لمنع وصول القوة العسكرية الأمريكية للمياه والمجال الجوي القريب من سواحل الصين. لكن الكاتب يرى أن هذا المفهوم يحمل الكثير من المبالغات. من ناحية أخرى، هناك خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة نتيجة تصعيد أي من النزاعات الإقليمية العديدة في بحر الصين الجنوبي بين الصين والعديد من دول الجوار، في ظل التفوق العسكري الصيني، مقارنة بها. أما التحدي الآخر، فيتمثل في كيفية إقناع دولة مثل الصين، لديها تحديات داخلية ضخمة، ونزعة قومية حادة، بالاشتراك مع المجتمع الدولي للتعامل مع المشكلات العالمية. ويرى الكاتب ضرورة مشاركة الصين في الحوكمة العالمية، بحسبانها تمثل الدولة النامية الأكثر تأثيراً في التاريخ. فإذا قامت الصين بعرقلة الجهود الدولية للتعامل مع المشكلات العالمية كالانتشار النووي، وتغير المناخ، ومشكلات الاقتصاد العالمي، والصراعات الأهلية، فستداعى هذه الجهود. وحتى إذا اكتفت بعدم التعاون، والاعتماد على جهود الآخرين، فسيتأزم التعامل مع هذه المشكلات، بل ستتمو لتصبح أكثر تعقيداً.

السياسة الأمريكية وتحديات الصعود الصيني: يفرّد كريستينسن الجزء الثاني من كتابه ليتعقب جوانب نجاح وتعثر السياسة الأمريكية

ويعدد كريستينسن بعض التغيرات التي طرأت على النظام الدولي، والتي تدفع الصين لتجنب صراع عسكري أو اقتصادي مع الولايات المتحدة وحلفائها، منها زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على نحو غير مسبوق، وغياب التعددية القطبية، ونظام الأحلاف الذي لعب دوراً مهماً في تقويض الأمن الأوروبي والآسيوي قبل عام ١٩٤٥. ويشير إلى أن منطقة شرق آسيا غير مقسمة بين أحلاف متنافسة، حيث إن معظم الدول المهمة في المنطقة، عدا الصين وروسيا، إما حليف رسمي للولايات المتحدة، أو شريك أممي لها، بينما تفتقر الصين إلى حليف إستراتيجي مهم في تلك المنطقة. يضاف إلى ما سبق الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية لتجنب تصعيد أي توتر أو صراع قد ينشب.

يرفض كريستينسن الرأي القائم على أن الصين ستسعى مع زيادة قوتها إلى تغيير القواعد الحاكمة للنظام الدولي، التي تم وضعها من قبل الولايات المتحدة. ويبرر ذلك بما حققته الصين من استفادة من النظام القائم، لذا لن تسعى لتغييره، وأن قيامها بإنشاء مؤسسات، كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي تغيب الولايات المتحدة عن عضويته، لا يعد بديلاً عن المؤسسات القائمة، ولكن إضافة لها. ويُدل على ذلك بما أعلنه الرئيس (هو جي ناتو) في زيارته لواشنطن أن الصين لا تسعى إلى إزاحة نفوذ الولايات المتحدة من شرق آسيا أو أن تحل محلها كقوة عظمى، ولكنها تدافع عن سيادتها وتسعى لمواجهة التحديات الإقليمية والمحلية، مؤكداً أن استقرار المنطقة ضروري للصين. وفي نظر المتشائمين من المحللين خارج الصين أن هذه التصريحات مهدئة لتلطيف الأجواء بين البلدين، وجاءت أيضاً تصريحاته «تكهنات إيجابية» لبعض المحللين الذين يرون أن الصين قد تتعاون بفاعلية على المستوى الدولي وفي محيطها الإقليمي.

من خلال دراسة مختلف عناصر القوة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، يصل الكاتب إلى أن الصين تُمثل بالفعل قوة صاعدة، لكن على عكس صعود ألمانيا واليابان في القرنين التاسع عشر والعشرين، والذي ارتبط بالعديد من الصراعات. ولكنها ما زالت بعيدة عن اللحاق بالولايات المتحدة في عدة مجالات، فممازالت الأخيرة متفوقة عسكرياً. كذلك في الناحية الاقتصادية لازال نصيب الفرد من الدخل القومي في الصين خمس نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن جزءاً كبيراً من استثمارات الصين يتحكم فيه المستثمرون الأجانب، ولا يزال الدولار هو اختيار الفاعلين الدوليين في الادخار والاحتياطي بما فيهم الحكومة الصينية.

يذكر الكاتب ما يذهب إليه بعض المحللين إلى أن الصين أصبحت قاب قوسين أو أدنى أن تكون نداً للولايات المتحدة، مدرجاً ما ذكره أحد المعلقين السياسيين أن كلينتون في أحد المؤتمرات ١٩٩٠ صرح «أن الصين أصبحت الآن من القوة بما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لكي لا تتماهى في تحديها عسكرياً، فالصين الآن تخطو خطى سريعة في بناء الجيش»، إضافة إلى تشتت القوة الأمريكية حول العالم بعد الهجوم الإرهابي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

يرى الكاتب أن الأزمة المالية الدولية أدت بالفعل إلى تصاعد قوة الصين بشكل سريع، وأنها تجاوزت العاصفة بشكل أسرع من غيرها من النظم الاقتصادية العريقة، وحققت نمواً وصل إلى ٩٪ في عام ٢٠٠٩، بينما تأثرت الولايات المتحدة بشدة وحققت هبوطاً أسرع مما كان متوقفاً لها، خاصة وأنها خاضت حربين من الحروب الطويلة تمثلتا -من وجهة نظر المراقبين الدوليين- في نمط «التوسع الإمبريالي الأمريكي»، ويعتبر المحللون القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة «القوة الناعمة».



الداخلي على قرارات الأحزاب حول الشؤون العالمية والقومية، ويقدم الكتاب عرضاً لنهج استراتيجي متوازن جنباً إلى جنب مع التحليل التاريخي، ويصف كريستين كيف يمكن للولايات المتحدة صياغة الخيارات الصينية في العقود المقبلة بحيث تسهم في النظام الدولي بشكل مؤثر. وعلى الرغم من أن الصين لديها مبررات قوية لتجنب صراع لا داعي له، فإن الولايات المتحدة ليس لديها الخبرة الكافية «لإعطاء التقدير للتحدي» في إقناع قوة نامية كبيرة متفردة بكل تحدياتها المحلية الكبيرة، وتاريخها الهش في المهام الوطنية بالمشاركة بفاعلية في المجتمع الدولي. إن الصين هي من الدول النامية الأكثر تأثيراً في تاريخ العالم؛ لذلك يجب مطالبتها ببذل المزيد من الجهد في الوقت الحاضر أكثر من أي جهد بذلته أي دولة نامية في الماضي.

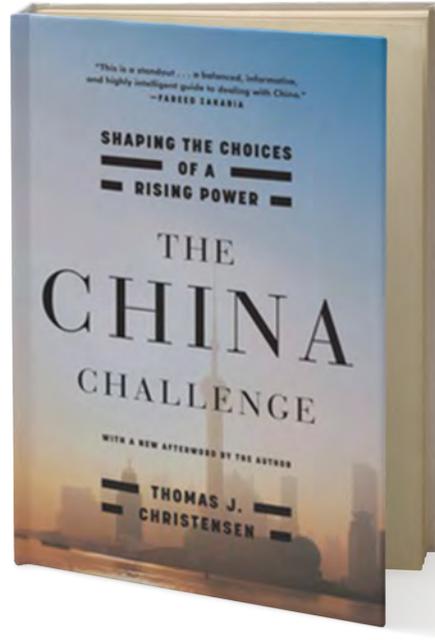
يؤكد كريستين أن الولايات المتحدة، بالتعاون مع حلفائها وشركائها، لديها القدرة على تشكيل خيارات السياسة الصينية. ويمكن إجمال رؤيته لكيفية القيام بذلك في شقين، يتمثل الأول في الوجود العسكري الأمريكي القوي في شرق آسيا. فبدونه، سيتم إدراك التعاون الأمريكي كدليل على الضعف. بينما يتمثل الشق الآخر في تشجيع الصين على المشاركة في حل المشكلات الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال إنشاء قنوات سلمية للتعاون بين الدولتين، وقد يساعد على ذلك بناء الثقة في القضايا محل الاهتمام المشترك بين الدولتين في مناطق أخرى خارج شرق آسيا، مؤكداً أن «الدبلوماسية الناجحة تدور أكثر حول إدارة المشاكل، وليس حلها فوراً»، وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تجد إستراتيجية تنسجم مع الصين وتقبل وتشجع صعود الصين إلى مكانة بارزة في السياسة الدولية. ويخرج كريستين من هذه الرؤية إلى أن التحدي الحقيقي يكمن في تحويل الصين إلى شريك إقليمي يساهم في النظام العالمي بفاعلية.

الكتاب: التحدي الصيني: تشكيل خيارات القوة الصاعدة.

المؤلف: توماس كريستينسين.

الناشر: نورتون، نيويورك - 2010م باللغة الإنجليزية.

* كاتبة وباحثة مصرية



معه. ولكن مع مطلع القرن الحادي والعشرين، تغيرت السياسة الأمريكية، حيث سعت إدارة بوش الابن إلى الاستزادة من زيادة القوة الصينية بدفعها لاستخدام نفوذها للمشاركة في حل المشكلات العالمية، والحديث عن الصين بحسبانها «شريكا مسؤولاً». ففي الفترة من 2002 إلى 2008، زاد تعاون الصين في المبادرات متعددة الأطراف كالمباحثات السادسة الخاصة بكوريا الشمالية، وجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في دارفور، وجهود مكافحة القرصنة في خليج عدن. ويشير المؤلف إلى أن استراتيجية أوباما تعد استمراراً للرؤية نفسها بأن الوسيلة الأفضل لتجنب التوترات هي بناء الثقة من خلال التعاون في مشروعات مشتركة ذات طبيعة متعددة الأطراف.

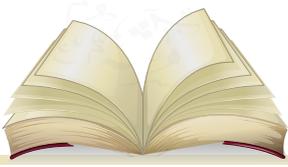
يعد الكتاب قراءة للعلاقات الصينية الأمريكية وهو ضروري لكل مهتم بمستقبل العالم المعولم، ينظر الكثير إلى صعود الصين باعتباره تهديداً لقيادة الولايات المتحدة في آسيا وما وراءها، بينما يناقش توماس كريستينسن التحديات الحقيقية التي تواجه الصين، ومحاولات أمريكا لثني الصين عن أن تكون مصدر تهديد على المستوى الإقليمي في شرق آسيا، مع مطالبتها بالتعاون على الصعيد العالمي، وعلى خلفية من المنح الدراسية والخبرة كالعامل كدبلوماسي. عرض المؤلف رؤية عميقة للقدرات العسكرية والسياسية للصين مع تقييم المستقبل السياسي للصين وأهدافه الاستراتيجية، موضحاً كيف تنعكس القومية وتهديد الاستقرار

في تعاملها مع التحديات التي يفرضها الصعود الصيني منذ نهاية الحرب الباردة، وإلى أي مدى استطاعت السياسة الأمريكية التأثير في تشكيل خيارات السياسة الصينية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- التعامل مع التحديات الأمنية في شرق آسيا: يرى الكاتب أن قدرة الولايات المتحدة على تجنب صراع محتمل مع الصين تتطلب وجوداً أمريكياً قوياً في شرق آسيا، مما يردع أي عدوان صيني عسكري محتمل ضد تايوان، أو أي من دول الجوار، على خلفية النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، لكن لا بد من موازنة هذا الوجود بتأكيد الولايات المتحدة أنها لا تستهدف احتواء الصين، أو عرقلة صعودها، أو زعزعة استقرارها الداخلي. وقد قدم الكاتب أمثلة عديدة على نجاح وفشل الإدارات الأمريكية في تحقيق ذلك.

بالرغم من بعض الإخفاقات في البداية فإن إدارة كلينتون في النصف الثاني من التسعينيات قد نجحت في تقوية الوجود الأمريكي في شرق آسيا، من خلال الإبقاء على قوات أمريكية، وتعزيز تحالفات الولايات المتحدة مع دول المنطقة، بالإضافة إلى طمأنة الصين بأن الولايات المتحدة لا تدعم استقلال تايوان. وقد أسهمت هذه السياسة المتوازنة في دفع الصين إلى تدعيم الدبلوماسية متعددة الأطراف، والتكامل الاقتصادي مع جيرانها كنتيجة لتخوفها من أن يتم تطويقها من قبل الولايات المتحدة، وتجنب إثارة نزاعاتها الإقليمية مع دول الجوار. واستمرت إدارة جورج بوش الابن في تقوية الوجود العسكري والاقتصادي في شرق آسيا، مع اتخاذ العديد من الإجراءات لبناء الثقة مع الصين. تتفق الملامح الأساسية لإستراتيجية إدارة أوباما تجاه آسيا مع السياسة المتوازنة التي يطرحها الكاتب، لكن نتج عن خطاب الإدارة الأمريكية عدة مشكلات، لعل أهمها تبنيها خطاب «التوجه نحو آسيا»، و«العودة مرة أخرى لآسيا»، وهو ما لا يعد دقيقاً في الواقع، وأدى إلى تقوية الاعتقاد الصيني بسعي الولايات المتحدة لاحتوائها، ومن ثم أسهم في تبني الصين سياسة أكثر حسماً وتصعيداً إزاء نزاعاتها الإقليمية مع دول الجوار.

ثانياً- تحدي إشراك الصين في الحوكمة العالمية: في فترة إدارة كلينتون، ركزت السياسة الأمريكية على ثني الصين عن عرقلة الجهود الدولية، أو على الأقل تحييدها. على سبيل المثال، تم التعامل مع الصين بحسبانها مصدراً للانتشار النووي، وليست شريكا في التعامل



نهاية الإمبراطوريات

مُحمَّد الحَدَّاد *

يقول محرراً الكتاب إنهما يُقدِّمان أوَّل مرجع أكاديمي شامل يدرس نهايات كل الإمبراطوريات الكبرى التي عرفها التاريخ، من إمبراطورية الإسكندر الأكبر إلى الإمبراطورية السوفييتية. ولم يكتفيا بتكليف عشرين مؤرخاً مرموقاً ليكتب كل منهم تاريخ إمبراطورية حسب اختصاصه، وإنما دفعوهم أيضاً إلى تفكير جماعي حول الأسباب التي تقف وراء انهيار الإمبراطوريات، وإذا كان ممكناً وضع قواعد عامة بالمقارنة بالحالات التاريخية المعروفة. والواقع أن سؤال انهيار الإمبراطوريات والدول سؤالٌ قديم حَظي بعودة قوية منذ أن نشر الكاتب الأمريكي بول كيندي كتابه «نشأة القوى الكبرى وأفولها» (١٩٨٧)، مُتسائلاً عن مصير الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل في نظر البعض آخر الإمبراطوريات القائمة، وهل سيشملها قانون سقوط الإمبراطوريات؟ وفتح الجدل واتسع لإجابات مختلفة، منها كتاب الفرنسي إمانويل تود «نهاية الإمبراطورية» (٢٠٠٢)، ولعله أراد بذلك أن ينحون نحو مواطنته الباحثة هيلين كاربر دونكوس التي تنبأت بسقوط الاتحاد السوفييتي في كتاب نشر سنة ١٩٧٨ عنوانه «الإمبراطورية المتصدعة». لكن الجدل الذي أطلقه بول كيندي لم يقتصر على مناقشة مصير الولايات المتحدة، وإنما دفع أيضاً إلى إعادة الاهتمام بتاريخ الإمبراطوريات الكبرى والتساؤل عن أسباب ازدهارها وانحطاطها، وهو مبحث قد غاب على مدى عقود بسبب الحكم القاسي على النظم الإمبراطورية التي حملت مسؤولية تخلف الشعوب وهيمنة الاستبداد، واعتبرت شكلاً متخلفاً بالمقارنة بشكل الدولة الوطنية الذي ظهر في الفترة المعاصرة.

وحدة المتوسط ووحدة أوروبا في الآن ذاته، لم ينقطع على مدى قرون؛ إذ سعى شارلمان (القرن الثامن) إلى أن تكون الإمبراطورية الكارولنجية استمراراً لها. ثم أعاد الكرة شارلمان في القرن السادس عشر، دون جدوى. وربما كان نابليون بونابرت (القرن الثامن عشر) القائد الأخير الذي حلم بهذه الإمبراطورية العالمية التي يكون مركزها أوروبا، وكان مصيره الخيبة أيضاً. لكن أوروبا لم تنجب بعد الرومان قادة أعلى مقاماً من هؤلاء الثلاثة المذكورين. لنأخذ مثلاً آخر هو انهيار الإمبراطورية الساسانية (الفارسية) الذي جاء في غاية الغرابة، إذ كانت الإمبراطورية في أوج ازدهارها الحضاري، لكنها شهدت أزمة في وراثة العرش كان يمكن أن تكون عابرة لولا أنها تزامنت مع ظهور الإسلام وبداية الفتوحات الإسلامية. ولقد أقامت الإمبراطورية كل تنظيماتها الحربية والإدارية على أساس التصدي لغريمها الرومانية ولم يخطر لها أن تحتس من جهة حدودها الجنوبية مع العرب، ناهيك عن أن نظم استخباراتها كانت تعد الأقوى في العالم آنذاك، لكنها لم تكلف نفسها إرسال جاسوس واحد لمتابعة ما كان يجري في الجزيرة العربية. فقد سقطت الإمبراطورية نتيجة استحكام شعور الاستهانة بالعرب لدى حكامها.

واستفادت الإمبراطوريات العربية من التراث الحضاري للإمبراطورية الساسانية، بعد أن قضت عليها سياسياً، لكنها وقعت بدورها في مُشكل تحديد طريقة وراثة الحكم، فكثرت فيها الانقسامات والحروب على السلطة، وكان ذلك سبباً أساسياً من أسباب انهيارها. أما الإمبراطورية العثمانية التي استولت بعد ذلك على الجزء الأكبر من الأقاليم العربية، إضافة إلى أقاليمها الشاسعة في آسيا وأوروبا، فقد بلغت أوج قوتها في عهد السلطان سليمان القانوني (١٤٩٤-١٥٦٦)، لكنها لم تسير بعده التغييرات العميقة التي حصلت في العالم حولها، واستمر مسار انهيارها عقوداً طويلة وترتبت على هذا الانهيار مشكلات كثيرة، لا تزال مخلفاتها حاضرة إلى اليوم. بيد أن انهيار هذه الإمبراطورية لم

وإمبراطورية المغول، والإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية)، وإمبراطورية الأستاك بأمريكا الجنوبية، والإمبراطورية الجرمانية المقدسة، والإمبراطورية الإسبانية، والإمبراطورية الفرنسية في عهد بونابرت، والإمبراطورية الصينية، وإمبراطورية النمسا-المجر، والإمبراطورية العثمانية، والرايخ الثالث (ألمانيا)، والإمبراطورية اليابانية، والإمبراطورية الاستعمارية البريطانية، والإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد العرض الشامل الذي يمتد على حوالي خمسمائة صفحة، تبدو النتيجة المستخلصة من هذا البحث المقارن هي أنه لا توجد قوانين عامة تحكم قيام الإمبراطوريات أو انهيارها، وإن وجدت نقاط تشابه بين حالات مختلفة. ومن هنا، يبدو الكتاب مفضداً لكل المحاولات التي سعت أو تسعى إلى إيجاد قوانين طبيعية تحكم قيام الدول والإمبراطوريات أو يمكن الاحتكام إليها للتنبؤ بسقوطها الوشيك. فالعوامل عديدة ومتنوعة، وليس أقلها أهمية عامل الصدفة الذي كان حاسماً في نشأة العديد من الإمبراطوريات التاريخية المعروفة وفي انحطاط أخرى أيضاً.

إمبراطورية الإسكندر الأكبر -مثلاً- تشكلت بسرعة فائقة، ففي حوالي عشر سنوات من الغزوات استطاع هذا القائد الفذ من السيطرة على مساحة شاسعة، لكن وفاته المفاجئة ولم يتجاوز الثلاث والثلاثين من عمره، حكم على الإمبراطورية بالانهيار بنفس سرعة قيامها، ولو أنه عمر أكثر من ذلك لوجد الوقت الكافي لإحلال نظام إداري محكم وقواعد لوراثة عرشه. وعلى العكس، شهدت الإمبراطورية الرومانية قيام تنظيمات محكمة في المركز وفي الأطراف، لكنها فشلت في صد هجومات البرابرة عليها، ومثل انهيارها المفاجئ (في القسم الغربي) صدمة للمؤرخين آنذاك الذين افترضوا أن هذا الانهيار كان عقوبة إلهية بسبب ما كان يقترفه الرومان من المعاصي. لكن حلم استعادة هذه الإمبراطورية التي جسدت آنذاك

لكن العديد من الباحثين يتساءلون إن لم تكن دول معاصرة، مثل الاتحاد السوفييتي ثم روسيا حالياً، أو الولايات المتحدة، وربما الصين أيضاً، نظم حكم أقرب للشكل الإمبراطوري منها إلى الدولة القومية التي يفترض أن تشمل شعباً متجانساً ثقافياً. وأصبح العديد من الباحثين يقرون بأن الشكل الإمبراطوري لم يتسن له النجاح، إلا لأنه قبل مبدأ التعددية والتسامح بين الثقافات والأعراق والأديان، عكس الدول الوطنية التي سعت دائماً لصهر جميع مواطنيها في قالب واحد وإجبارهم على اعتماد لغة رسمية والخضوع لإرادة الأغلبية.

وتشير في هذا السياق إلى أن هذا التوجه الجديد لإعادة الاعتبار إلى تاريخ الإمبراطوريات قد دفع أيضاً إلى الاهتمام بالمؤرخ العربي عبدالرحمن بن خلدون الذي رأى البعض أنه من المفكرين البارزين في الموضوع من خلال نظريته المشهورة في أعمار الدول. ونشير مثلاً إلى كتاب للمؤرخ جابرييل مارتينيز جروس بعنوان «تاريخ مختصر للإمبراطوريات: كيف تنشأ وكيف تنهار؟» (٢٠١٤)؛ فهو يستند إلى ابن خلدون ويعتبره رائد الدراسات التاريخية المقارنة في تاريخ الإمبراطوريات. واستند باحثون آخرون إلى التراث الغربي وإلى رواد مثل مونسكيو الذي كتب كتاباً حول نشأة الإمبراطورية الرومانية وانحطاطها (١٧٣٧) وإدوارد جيبون الذي كتب كتاباً مشهوراً في الموضوع نفسه (عاش في القرن الثامن عشر) ثم خاصة أرنولد توينبي الذي قسم تاريخ البشر إلى ٢٦ حضارة يحكمها قانون «التحدي والاستجابة».

ميزة الكتاب الذي بين أيدينا، وقد صدر في بداية السنة الحالية (٢٠١٦)، أنه يتفاد الانطلاق من أفكار قبلية، مفضلاً الاعتماد على مؤرخين متخصصين، ليعرضوا نهاية ٢٠ إمبراطورية كبرى في التاريخ البشري؛ وهي: إمبراطورية الإسكندر الأكبر، والإمبراطورية الرومانية الغربية، والإمبراطورية الساسانية (الفارسية)، وإمبراطورية الكارولنجيين، والإمبراطوريات العربية،



العصور مؤلفات لتفسير أسباب قيام الإمبراطوريات وانحطاطها، وأبرزهم المؤرخ «سيما كيان» الذي توفي سنة ٨٦ قبل الميلاد. وقد شهدت الصين تعاقب أسر حاكمة آخرها أسرة «كينج» التي أسقطها الشيوعيون سنة ١٩٤٩ وحكموا على إمبراطورها الأخير (كان في سن السادسة من عمره) بأن يتحول إلى عامل في حديقة. ولئن انتقلت الصين من النظام الإقطاعي إلى الشيوعية، ومنها إلى الرأسمالية، فإنها لم تفقد خصوصيتها الحيو-ستراتيجية التي جعلتها بمثابة الإمبراطورية المتجددة، أو «الإمبراطورية ذات الأرواح التسعة» كما دعاها مؤرخوها القدامى.

أما اليابان التي عاشت تاريخا مشابها، فقد اكتفت بحدودها التاريخية الضيقة وتخلت عن كل مسعى توسعي منذ هزيمتها القاسية في الحرب العالمية الثانية، بيد أن صعود القوة الصينية راهنا يدفعها شيئا فشيئا إلى التخلي عن سياسة الانكفاء وتعزيز قدراتها العسكرية تحسبا لمواجهة محتملة مع الصين وحليفها كوريا الشمالية. بما يجدد «حلم الإمبراطورية» لدى اليابانيين المعاصرين، مع أن الإمبراطور في التاريخ الياباني كان في الغالب شخصية رمزية لا نفوذ حقيقيا لها، ولذلك لم يلغ الأمريكان النظام الإمبراطوري بعد انتصارهم على اليابان، بل على العكس تعاونوا مع الإمبراطور لإنهاء الحرب؛ إذ كان وحده القادر من خلال التحدث مع شعبه أول مرة عبر المذياع من إقناع الجنود اليابانيين بالاستسلام.

وأخيرا... طرَحَ الكتاب موضوع الولايات المتحدة، وهل هي إمبراطورية؟ وهل بدأت تلوح فيها علامات الأقول؟ وهذا يعيدنا إلى الجدل الذي أثاره بول كيندي في كتابه المذكور بداية المقال. وبما أن بعض الباحثين يعتبرون ابن خلدون رائد الدراسات المقارنة للإمبراطوريات، كما ذكرنا، فإن من المفيد للقراء العرب الاهتمام بهذا المبحث لتنزيل تاريخ الإمبراطوريات العربية والإسلامية في سياق التاريخ العالمي للإمبراطوريات والاقتران بتغير النظم عبر التاريخ. ذلك أن قراءة هذا الكتاب تدفع إلى النتيجة التالية: إن كل الإمبراطوريات تنتهي بالسقوط في مرحلة معينة لكن البعض منها يترك وراءه شعورا بالحنين إلى الماضي المجيد، أو ما يدعى بحلم الإمبراطورية، وإن هذا الشعور يتحول إلى عامل سياسي وإستراتيجي مؤثر في العلاقات الدولية وينبغي أخذه بعين الاعتبار عند تحليل الحاضر. وعلى سبيل المثال، يمكن التساؤل إذا لم تكن قضية استعادة الخلافة التي أُرقت الفكر العربي المعاصر وجها من وجوه هذا الحلم بالإمبراطورية الذي ينبغي أن يخضع لنفس التحليل التاريخي لقيام الإمبراطوريات وأفولها في التاريخ البشري كله، وأن يتحول من جدل ديني إلى مبحث تاريخي يعالج بالروح الخلدونية التي كانت رائدة في هذا المجال؟

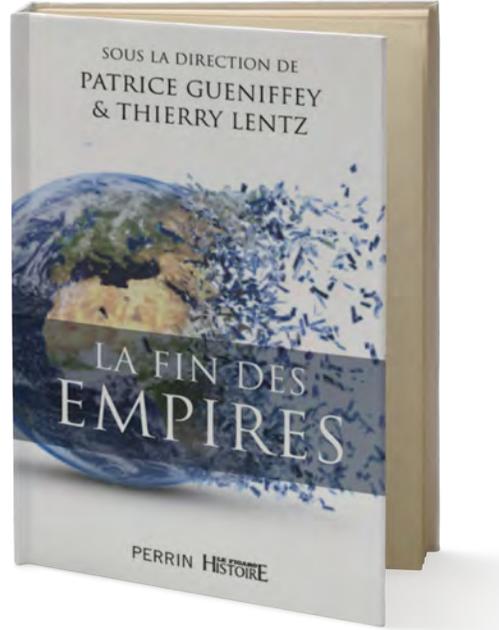
- الكتاب: نهاية الإمبراطوريات.

- المؤلف: مؤلف جماعي بإشراف باتريس جانيفاي وتيري لينتز.

- اللغة: الفرنسية.

- الناشر: دار بيرين للنشر، ٢٠١٦م، باللغة الروسية.

* أستاذ كرسي اليونسكو للدراسات المقارنة للأديان



لخوض حربين خاسرتين في الهند الصينية والجزائر. ولقد حاول بعض القادة الفرنسيين استباق الأمور بإنشاء منظمة الفرنكفونية على شكل الكومنولث وأعلن ذلك في برازافيل (عاصمة الكونغو) سنة ١٩٤٤، ووقع أيضا قبول استقلال بعض الدول لتركيز الاهتمام على أخرى، مثل استقلال المغرب وتونس للاحتفاظ بالجزائر، لكن ذلك كله لم يجد نفعاً. وقد ترتب على السقوط الفوضوي للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية تواصل مشاكل فرنسا مع مستعمراتها القديمة عبر ضغوط الهجرة الشرعية وغير الشرعية وسوء اندماج الجاليات المهاجرة في المركز. ولقد كان من المفارقات أن تصر فرنسا على الاحتفاظ بمستعمراتها رغم احتلال الألمان لأراضيها أثناء الحرب العالمية الثانية ومشاركة عشرات الآلاف من سكان مستعمراتها في تحريرها. بينما كانت بريطانيا البلد الأوروبي الوحيد الصامد أمام ألمانيا لكنها أدركت أن العالم قد تغير. وربما كان السبب في ذلك أن الرأي العام الفرنسي لم يكن مهياً لتحمل مهانة التخلص من الإمبراطورية والمستعمرات بعد مهانة الاحتلال النازي لبلاده.

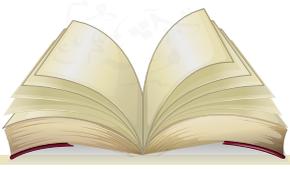
وإذا انتقلنا إلى الشطر الآخر للكرة الأرضية، أمكننا متابعة ثلاث إمبراطوريات كبرى في روسيا والصين واليابان. بالنسبة إلى الأولى، يمكن اعتبار الاتحاد السوفييتي استمرارا للسيطرة الروسية التي انتقلت من القومية إلى الشيوعية، لكنها ظلت في تواصل منذ عهد بطرس الأكبر سنة ١٧٢١. ويمكن أيضا على هذا الأساس اعتبار روسيا الحالية عهد فلاديمير بوتين مشروعا لاسترجاع المجد الإمبراطوري الذي من أهم ملامحه عقد المحادثات مع الشعوب والأعراق المجاورة تحت الهيمنة الروسية لمواجهة الغرب. أما الصين المجاورة التي لم تقبل قط بالخضوع إلى الهيمنة الروسية ولو في العهد الشيوعي، فإن تاريخها يبدو وكأنه تواصل لإمبراطورية قائمة على مساحة جغرافية لم تكد تتغير تغيرا كبيرا منذ سنة ٢٢١ إلى اليوم. ومن الطريف أن المؤرخين الصينيين كانوا قد كتبوا منذ أقدم

يكن حدثا مفاجئا، إذا ما قرأناه في سياق التاريخ العالمي، فقد انهارت معها كل الإمبراطوريات التقليدية، وأهمها إمبراطورية النمسا-المجر والإمبراطورية الألمانية المقدسة. كل الإمبراطوريات التقليدية لم تنجح آنذاك في الصمود أمام حركات الانفصال القومية التي ظهرت في كل مكان نتيجة الثورة الفرنسية وإعلان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ثم إن الثورة الفرنسية نفسها قد فشلت في إنشاء إمبراطورية جديدة قائمة على شعارات الحرية والعدالة والأخوة، وجسدت حروب نابليون بونابرت ثم هزيمته هذا المسعى الذي أدى لاستعمال هذه المبادئ ضده؛ فانهارت إمبراطوريته سريعا، مخلفة أكثر من مليوني قتيل في الحروب التي أشعلها في العديد من مناطق العالم، من مصر إلى أمريكا الجنوبية مروراً بطبعا بأوروبا ذاتها. وقد قرر مؤتمر فيينا سنة ١٨٣٠ إعادة ترتيب أوروبا حسب الشرعيات الملكية، وانتقلت القيادة العالمية إلى بريطانيا التي فرضت رؤيتها القائمة على التوازن بين الدول وتحويل المنافسات بينها من طبيعة حربية إلى طبيعة تجارية واقتصادية.

لكن بريطانيا ابتدعت بعد ذلك شكلا إمبراطوريا جديدا يمكن أن نطلق عليه الإمبراطورية الاستعمارية. ففي حدود سنة ١٩٢٠، كانت الإمبراطورية البريطانية تسيطر على ربع سكان العالم (حوالي ٤٠ مليون نسمة) وربع الأقاليم المأهولة (حوالي ٣٤ مليون كم مربع). ونتيجة الخسائر الكبرى التي تحملتها بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، اقتنع قادتها بأن بلدهم لم يعد قادرا على إدارة إمبراطورية بهذا الحجم. وتفاديا للدخول في مواجهات انفصالية من صنف ما خاضته الإمبراطورية سابقا بإعلان الاستقلال الأمريكي (١٧٨٣)، فقد بادرت بابتعادها بأنفسهم إلى وضع سياسة تفكيك الإمبراطورية، تضمنها «الكتاب الأزرق» الصادر سنة ١٩٤٨، معتمدين منظومة «الكومنولث» لتصبح البديل المقبول عنها، وتضمن مصالح بريطانيا في مستعمراتها السابقة. ثمة أيضا عامل آخر دفع إلى هذا القرار هو ظهور السلاح النووي، فقد أفقد بريطانيا مناعتها التاريخية القائمة على وضعها كجزيرة يحميها أسطول بحري قوي. بادرت بريطانيا بالانسحاب من الهند قبل التورط في النزاعات بين المسلمين والهندوس التي أدت إلى انفصال باكستان، وبالتخلي عن انتدابها على فلسطين قبل التورط في النزاعات بين العرب واليهود التي أدت إلى قيام دولة إسرائيل وحربها الأولى مع العرب. وهكذا اتمت الإمبراطورية بالدهاء في فترة النشأة وفي فترة التفكك. وفي حدود سنة ١٩٥٥، كانت منظمة الكومنولث التي أنشأتها تضم ٥٢٠ مليون نسمة من مستعمراتها السابقة، لكن صعود حركة عدم الانحياز دفعتها إلى تقديم تنازلات جديدة، لا سيما بعد حرب السويس واضطرارها مع حليفيتها فرنسا وإسرائيل إلى الانسحاب من القناة، وأعقب ذلك تخليها عن بعض مستعمراتها الأخيرة في الخليج العربي وآسيا وإفريقيا، وألغت سنة ١٩٦٧ وزارة المستعمرات واستبدلتها بوزارة التعاون مع الكومنولث. ويضم الكومنولث حاليا ٥٣ دولة ويمثل ١٥ بالمائة من الناتج العالمي الخام، إلا أن بريطانيا لم تعد تتحكم فيها بصفة مطلقة.

وعلى عكس بريطانيا، لم يكن للفرنسيين نفس الحكمة في التخلص من إمبراطوريتهم الاستعمارية طوعا، فاضطروا



الفلسفة وجهًا لوجه أمام العنف.. لمارك كريبيون وفريدريك فورمس

محمد الشيخ *

هذا كتاب كتب بيدين. فهو أشبه ما يكون بلعبة مصارعة الثيران المسماة بالمصارعة على طريقة الليمون، حيث يصارع أخوان الثور ذاته بدثار واحد. ورغم أن الباحثين الفرنسيين مارك كريبيون وفريدريك فورمس وقعا فصول الكتاب فصلاً فصلاً، فإن ثمة انسجاماً بين فصوله من حيث الحرص على المزاجية بين العرض الفلسفي الخالص لمذاهب الفلاسفة الاثني عشر (من سارتر إلى دريدا مروراً بكامي وميرلو-بونتي وكانغليم وكافاييس وسيمون فيل وليفي شتراوس وليفيغاس ويانكلفيتش وفوكو ودولوز)، من جهة، والمرتبات السياسية على هذه المذاهب، أو قل بلغة الأقدمين «لازم المذهب» السياسي، من جهة أخرى. وما يميز هؤلاء الفلاسفة هو أن «امتحان السياسة» عندهم إنما تأسس على تفكيرهم الفلسفي العميق لا على «آراء شخصية».

إذا كان ثمة من «امتحان» واجهه جيل الفلاسفة الذين ولدوا في بداية القرن العشرين (سارتر، ميرلو-بونتي، كامي) فهو «امتحان» حروب الاستقلال التي خاضتها الشعوب المستعمرة ضد المستعمر. ارتفعت أصوات عشية الحرب العالمية الثانية، شأن صوت الأديب الفرنسي أندري جيد (1879-1951) والفيلسوفة الفرنسية سيمون فيل (1909-1943)، ضد النظام الاستعماري، لا لإدانة ظلم الاستغلال فحسب، وإنما لإدانة الطابع غير الإنساني لهيمنة الاستعمار ولأشكال العنف المرافقة له. لكن كل شيء تغير مع حرب الجزائر حيث طرحت مسألة العنصرية والتعذيب والرعب. ولقد لعب سارتر دوراً كبيراً في إدخال هذه المسائل الثلاث إلى صلب الفكر. وبرهن على أن العنصرية للاستعمار قرينة، وأن ثمة جدلاً بين المعمر والمعمّر أشبه شيء يكون بجدل المولى والخادم، وأن العنف وليد هذا الوضع، وأن أولئك الذين يريدون تقاديه بأي ثمن لا يعملون، من حيث المبدأ، إلا على استدامته. وفي ذلك نقد «للإنسانيين» الذين يجعلون من عدم العنف مبدأ التزامهم. ومن ضمنهم كامي (1913-1960). وقد حدثت الخصومة بين الرجلين منذ ظهور كتاب كامي «الإنسان المتمرّد» (1951) واستفحلت خلال حرب الجزائر وطرح مسألتى التعذيب والرعب. وهكذا، فإنه بينما آمن كامي بإمكان إصلاح النظام الاستعماري في الجزائر، ارتأى سارتر أن لا حل إلا بالاستقلال. وشأنه شأن سارتر أدان كامي بشدة التعذيب والقمع الذي طال السكان المدنيين. وبينما سوى كامي بين «المعذب» الفرنسي و«الإرهابي»، «الجزائري»، فإن سارتر رفض التسوية بينهما، معتبراً أنه لا تزر وازرة وزر أخرى.

(كامي / ميرلو-بونتي)

كلا الفيلسوفين كان ذا صلة بسارتر: صحبة أعقبتها قطيعة. وكان السبب: السياسة. لكن أولى منها اختلاف الرؤى الفلسفية. كان الصراع الوجودي عند سارتر صراعاً بين «عدم» هو الإنسان و«وجود» هو العالم، لكن الرجلين رفضاً أن يعدا وعي الإنسان «عدمًا»، إنما الإنسان عند كامي هو مانح المعنى للعالم، وعند ميرلو-بونتي وضداً على سارتر ما كانت حريته شيئاً سلبياً خالصاً، إنما الحرية حرية في العالم مع الأغيار. وإلا ما كانت ثمة مقاومة جماعية للمقاوم الذي يقاوم معذبه. والسؤال السياسي والأخلاقي الذي طرح بين هؤلاء الثلاثة هو: هل مسيرة التاريخ تسوغ اللجوء إلى العنف؟ طرحت المسألة غداة تنهائي أنباء الجرائم الستالينية إلى مسامع مثقفي أوروبا المتعاطفين مع الشيوعية. وما كان الأمر يتعلق

وحلولها وكتبها ومؤلفيها ولحظاتها ومساراتها. لكن عند نشر الكتاب، فضل المؤلفان الحفاظ على التقطيع الأول حيث المزاجية بين فصل يركز على الأعمال واللحظات الفلسفية، يعقبه فصل يركز على المسألة السياسية. وقد حدد مؤلفا الكتاب الغاية منه: يمكن أن نقاوم العنف بالفلسفة، وذلك على اعتبار أن الفلسفة، أساساً، وكما حددها الفيلسوف الفرنسي إريك فايل تقوم على خيار الإنسان بين العقل والعنف، وهي تختار العقل على العنف.

في مدخل الكتاب يعرض المؤلفان كل بطريقته إلى فكرة أن لكل طور من أطوار الفكر الفلسفي سياق ينساق فيه. وما كانت الفلسفة الفرنسية، بدءاً من عام 1943، بدعا من هذا: فقد كتبت أهم أعمالها إما في المنفى أو السرية أو السجن؛ أي في «محنة السياسة». على أن هذا لا يعني أن الفلسفة سياسة بالأولى، وإنما شأن الفلسفة الفرنسية، في تلك الحقبة، أنها كانت فلسفة في الوجود سؤالها الجوهرية: ما الذي يعنيه بالنسبة إلى «الإنسان» أن يكون الإنسان «واقعا» في «الوجود» وفي «التاريخ» وقوعاً مباشراً لا اختيار له في ذلك؟ ومن هنا، ضرورة «سوق» هذه الأعمال في سياق «تجربة السياسة»، بحيث لا تكون مجرد فضلة، كما ضرورة «سوق» السياسة والتاريخ في سياق الفلسفة لا بوصفها نسقا مطلقاً وإنما تفكيراً في المبادئ التي تصدر عنها أفعال الإنسان.

وقد تساءل الباحثان، بداية، عن المقصود بعبارة «محكمة السياسة»، وذهبوا إلى أن المقصود «التجربة السياسية» و«المحنة السياسية» و«الامتحان السياسي» معاً. ثم ما لبث أن حددا مفهوم «السياسة» في القرارات التي تلزم جماعياً الحرية والأمن وشروط عيش تعدد من الناس يشكلون جماعة أو أمة. مبدئياً وواقعياً. ويتشاطرون هذه القرارات. ولئن هي كانت الفلسفة «مبادئ». في الحرية والعدالة والسلام... والسياسة «قرارات» تستجيب لمنطق الضرورية لا لإملاءات المبادئ، فإن من شأن هذا أن تنشأ عنه «هوة» بينهما، وأن تكون هذه الهوة «امتحاناً ومحنة». وهذه المحنة هي ما يبحث فيه هذا الكتاب بالذات. ذلك أن أهم ما يثير الفلسفة في السياسة إنما هو «محنة» العنف التي قد ترافقها شأن أشكال عنف الحرب (سيمون فيل)، وألوان النظام الاستعماري (سارتر)، وصنوف الأنظمة الشمولية والرأسمالية (كامي، ميرلو-بونتي) ونظام السجون والعنصرية (فوكو، شتراوس...).

القسم الأول: حول الحرب العالمية الثانية (سارتر/كامي)

وما هو مشترك بينهم هو أن أغلبهم ولد في بداية القرن (سارتر، ميرلو-بونتي، كامي، كانغليم، سيمون فيل، ليفي شتراوس، كافاييس، لوفيناس) أو سنوات 1920-1930 (فوكو، دولوز، ليوتار)، لكنهم أجمعين عاشوا ويلات الحرب العالمية الثانية. هذا «الورم في الذاكرة». بجميع حوادثه التراجمية الجسام، والتي كانت إحدى «المحن» التي دمغت بدمغتها كتابة الفلسفة منذ نهاية الحرب.

يتخذ الكتاب منطلقاً له سنة رمزية هي عام 1943. صدور كتاب «الوجود والعدم» للفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر (1905-1980). في قلب الحرب العالمية الثانية التي ألفت بظلالها على كل فلسفة النصف الثاني من القرن العشرين، وبقي ظلها ملقياً بعنقه على قراءات الفلاسفة المعاصرين من يانكلفيتش إلى دريدا. والكتاب عبارة عن محاضرات كان ألقاها الباحثان الفرنسيان في المدرسة العليا للأساتذة بباريس. وكان عنوانها الأصلي الناظم «الفلسفة الفرنسية على محك السياسة». وهي تجربة متعددة مؤلدة جذرية. بدءاً من قطبيها: سارتر صاحب كتاب «الوجود والعدم» وكل الأسئلة السياسية لعالم ما بعد الحرب، وكامي صاحب اللامعقول والتمرد وكل أشكال رفض العنف والرعب. والذي يراه الباحثان أن هذا التوتر اجتاز القرن العشرين بأكمله حتى فوكو ودريدا ولوفيناس وما بعدهم.

من الناحية المنهجية، نهج الباحثان طريق التأليف الثنائي القاضي بالتوليف بين الفلسفي والسياسي. ومن ثمة قسماً العمل، فكان أن تكفل فريدريك فورمس بالأعمال وباللحظات الفلسفية (وقد اهتمت منذ البدء بالأسئلة الأخلاقية والسياسية)، وكان أن استقل مارك كريبيون بالحديث عن التجارب السياسية والعنف، مع الأسئلة الفلسفية التي تأثرت عنها. فكأننا أمام المرواحة من الفلسفة إلى السياسة، فالعودة إلى الفلسفة من جديد: من التجربة الفلسفية إلى المحنة السياسية، فالسائلة الفلسفية عوداً على بدء. على أن نظام المحاضرات انقلب بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها فرنسا عام 2015. إذ كان الحديث، من ذي قبل، يبدأ بالأعمال واللحظات الفلسفية وبعض ملزوماتها الأخلاقية والسياسية التي لم تكن مقصودة لذاتها. ثم ما لبث أن صار حديث مارك كريبيون عن التجربة السياسية وعن العنف والأسئلة الفلسفية المتولدة عنهما هو المتقدم. وهكذا انقلب نظام المحاضرات: العنف الذي يتقجر أولاً، ثم جواب الفلسفة. وبهذا صار الجواب عن العنف هو الذي يقتضي مدخلا إلى الفلسفة وإشكالاتها



الملتزم في «أن يرى» و«أن يقول». وبدل التحليل الكلاسيكي للإنسي للسلطة. كامي. الذي يرى أن من شأن السلطة أن «تمتلك» وأن تظهر عنف أفعالها وتبدي خطابها في الكذب والرعب الذي يخلق العبودية، ذهب فوكو إلى أن «من شأن السلطة أن تمارس. خفية. أكثر مما أن تمتلك».

(يانكلفيتش/ دريدا / لوفيناس)

ذهب لوفيناس (١٩٠٦-١٩٩٥) إلى إمكان مقاومة العنف بالميتافيزيقا (الفلسفة الأولى= الأخلاق)، بينما رد عليه دريدا (١٩٣٠-٢٠٠٤) بأن العنف يسكن في قلب الميتافيزيقا. واعتقد لوفيناس أنه لا يمكن الخروج من العنف إلا بأخلاقية مطلقة (الأخلاق أولا) هي في عمقها أخلاقية غيرية تتمثل في «وجه» الغير الذي يخاطبنا: «يا هذا، لا تقتل!»، لكن دريدا رأى أنه حتى في قلب هذه الأخلاقية لا زال العنف محتفيا. فلا وجود لعنف مطلق، كما لا وجود لغير بلا ذات، بل ثمة تجاذب دائم بين العنف وغيره، ومن شأن العلاقة بالغير أن يتعاورها العنف والللا عنف معا.

لكن تفكير هذا الجيل ذهب إلى ما هو أبعد: وماذا بعد الحرب؟ ثمة «واجب التذكر»، وثمة «الجرائم ضد البشرية»، لكن ثمة أيضا «مسألة الغفران». وحين نذكر هذه المسألة لا بد نحن ذاكرون للفيلسوف يانكلفيتش (١٩٠٣-١٩٨٥) الذي رأى أن جرائم النازية تعلق على كل عقاب، ومن ثمة على كل غفران: «قضى الغفران في مسكرات الموت». فضلا عن هذا، كيف نغفر لمن لم يطلب ذلك؟ وجواب دريدا أنه من الممكن «جعل المستحيل ممكنا»، وهل يُغفر إلا ما لا يُغفر؟ أو ليس لا يُغفر إلا ما هو مُشكّل بطبعه؟ تلك أخلاق تقع في ما وراء الأخلاق. وذاك هو الغفران غير المشروط؛ أي الذي لا تشترطه سياسات ولا مؤسسات. غفران خالص. ضد الغفران المزوج. التابع للرهانات السياسية للمصالحة. لكن هل يمكن أن يحدث هذا الغفران؟ ذاك سؤال تركه دريدا مفتوحا.

أخيرا، تساءل الباحثان في مدخل الكتاب عما إذا كانت الحركة التي بدأت عام ١٩٤٣ قابلة للتعميم اليوم، وكان جوابهما: «نعم» و«لا». «نعم» لوجود صلات بين المسائل الفلسفية والوضع التاريخي، فلا فلسفة. كما قال هيجل. يمكنها أن تقفز على ظلها. و«لا» لأن المسائل تتبدل والوضع يتغير.

لا شك عندي أن هذا الكتاب مفيد لمن أراد الاطلاع على النقاشات الفلسفية السياسية التي دارت بين العديد من فلاسفة فرنسا بدءا من الحرب العالمية الثانية إلى الثمانينات من القرن الماضي. لكن الكتاب لا يخلو من بعض الهنات: منها إهمال أسماء فلسفية وفكرية وازنة عرضت إلى مسألة «العنف» عرضا فلسفيا (إريك فيل، ألكسندر كوجيف، بول ريكور ...) وسياسيا (ريمون آرون مثلا) عرضا عميقا، وأحيانا أعمق حتى من الأسماء التي ركز عليها الباحثان. أكثر من هذا، من شأن نزوع الكتاب التبسيطي أن يزعج الكثير من أهل الاختصاص بسبب من بعض ميله الاختزالي في بعض المحال من الكتاب.

الكتاب: الفلسفة وجها لوجه أمام العنف.

المؤلف: مارك كرييون وفريدريك فورمس

دار النشر: Editions des Equateurs، باريس، ٢٠١٥م.

عدد الصفحات: ١٣٤ صفحة.

* أكاديمي مغربي



لأنه وكما أن لدى سارتر لا وجود لحرية خالصة بلا موقف، فإنه عندهما لا وجود لضرورة بدون تجربة وبدون ذاتية. وسياسيا؛ السياسة. الحرب والمقاومة. لا تضع الإنسان أمام حريته بعامية. كما لدى سارتر. ولكن أمام وضع يكون دائما وضعا متفردا، ويتيح دوما اختيارات متفردة ويتضمن ضرورات مختلفة. ولقد اختارا المقاومة.

القسم الثاني: حول أعوام ١٩٦٠ (ليفي شتراوس / سارتر / ميرلو-بونتي)

في عام ١٩٦٢ أصدر ليفي شتراوس (١٩٠٨-٢٠٠٩) كتابه «الفكر البري» مخصصا فصله الأخير. «التاريخ والجدل». لنقد جذري لسارتر: أولا؛ لا ينبغي أن ننكر في الماضي انطلاقا من حضارة الحاضر وإنما الأمر على الضد. ثانيا؛ يتصور سارتر الإنسان كائنا جدليا تاريخيا حرا، أما شتراوس فيراه تابعا لبنى. والمعنى لا يبدعه الإنسان، إنما المعنى الموضوعي الخفي. هو الذي من شأنه أن يبدع الإنسان. ومن ثمة نقده لوهيم الحرية والعفوية والفعالية عند إنسان سارتر.

وفي ما يتعلق بالنقاش مع ميرلو-بونتي، فإن هذا وإن أقر بفكرة «البنية» المتحركة، فإن ذلك لم يمنعه من التأكيد. ضد شتراوس. على البعد «الجواني» للإنسان. غير أن الجدل بين الرجلين لم يكتمل بسبب الوفاة المبغثة لميرلو-بونتي. (فوكو/ دولوز)

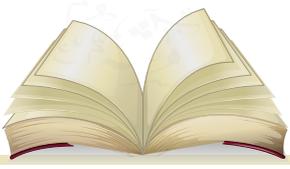
من الميتافيزيقا واختبار السياسة إلى نقد الميتافيزيقا ونقد السياسة نقدا جذريا بدءا من مفهوم «البنية». لكن، لربما تم تجديد الميتافيزيقا والسياسة معا عبر جانب آخر لمفهوم البنية: الاختلاف. عند دريدا ثمة عنف مخفي في الميتافيزيقا، ولا يتعلق الأمر بالميتافيزيقا المخفية في السياسة، وإنما بالسياسة المخفية في الميتافيزيقا. وقد عمل دولوز على التأسيس لفلسفة وسياسة للاختلاف تهاجم فكرة «الهوية» وتؤكد على التفرد. كما عمل فوكو على تفكيك آليات السلطة في استكراه الرقاب والتحكم في الأجساد. وقد ناضل دولوز وفوكو ضد الاحتجاز وظروفه، وحللا آليات المجتمع العقابي والرقابي، وفضحا غير المسموح به، وحددا دور الفيلسوف

بالحكم على مبادئ الشيوعية بقدر ما كان يتعلق بإدانة الرعب الذي صاحبها. وهل ندين رعب الشيوعية باسم الليبرالية التي أظهرت أيضا بعض أشكال رعبها؟ كانت هذه النقطة جوهرية في النقاش بين كامي وميرلو-بونتي بعد أن نشر الأول كتابه «الإنسان المتمرد» ردا على تحاليل ميرلو-بونتي. وكان السؤال: هل يمكن لتغيث الثورة أن يبرر اللجوء إلى العنف؟ وهل يمكن لما يسميه ميرلو-بونتي «نوايا الشيوعية الإنسانية الطيبة» أن تبرر العنف؟ كل هؤلاء الفلاسفة ربطوا بين امتحان السياسة والعنف والنزعة الإنسانية. كان موقف ميرلو-بونتي واضحا: عوض رفض العنف رفضا مبدئيا، يجب التأكد من «مشروعيته»: أي من إمكان تجاوزه. وما مهمة الماركسية الحققة سوى السعي إلى «عنف» يتجاوز نفسه نحو مستقبل إنساني أفضل، وذلك بناء على مبدأ: «القتل أنفى للقتل». لكن، سرعان ما بدأ الرجل يتشكك في هذا الأمر، وهذا أصل خلافه مع سارتر. إذ ذهب إلا أنه لربما كان العنف ملازما لروح الشيوعية ذاتها. ومن هنا وجد نفسه بين قرني إخراج: من جهة الثورة الموءودة، ومن جهة أخرى زيف الليبرالية. والحل: اللجوء إلى الواقع حيث العنف. على كرهه. يبرر حين لا تكون هناك وسيلة أخرى، وحين تكون أمام إكراهات الحاضر. ولا خيار لنا بين العنف والظاهرة وإنما بين عنف أشد وعنق أهون. والمسألة مسألة حساب. وهذا ما ثار عليه كامي ووجد أنه تبرير للموت باسم التاريخ. وما عابه على ميرلو-بونتي، أساسا، هو تسويغ العنف باسم سُمك الحاضر ووعود المستقبل. والذي عند كامي هو رفض الانضمام إلى أية عقيدة، والتمرد ضد كل أشكال العبودية والكذب والرعب. وهو تمرد مستأنف موصول كي لا يؤسس التمرد بدوره لعقيدة جديدة سرعان ما تصير قاتلة.

(سيمون فيل / كانغليم / كافاييس)

يعود هذا الفصل إلى تناول موقف الفلاسفة من إحدى أهم محن العنف: الحرب. والمشارك بين الفلاسفة الثلاثة تجرعهم من كأس الحرب تجرعا شخصيا. أدى هذا بسيمون فيل، بداية، إلى الرفض المبدئي للحرب باسم نزعة سلمية راديكالية. وعندها أن الحرب ما كانت مجرد صراع قوى خارجية، بل هي بالأولى مسألة سياسية داخلية: استتباع المقاتلين لجهاز الدولة الطاحن الداعي إياهم إلى القتال من أجله، بما يحولهم إلى «مادة طيبة»؛ أي إلى عبيد. إنما الحرب إهانة تلجأ إلى الدعاية التزيينية الكاذبة. ومن ثمة لا بد من مقاومة للحرب ولجهاز الدولة الداعي إليها مقاومة «مشروعة» و«حيوية» و«جوهريّة». لكن لهذه النزعة السلمية الراديكالية حدودها. وقد اضطرت الفيلسوفة إلى القطع مع هذه النزعة منذ عام ١٩٣٩ لكي تتبنى فلسفة المقاومة: وقعت والواقعة، فلا مجال للتردد. على أن الدعوة إلى مقاومة العدو الألماني لم تمنعها من إدانة أفة الاستعمار: لقد فعلنا بالآخرين الشر الذي حاولت ألمانيا أن تفعله بنا. ولهذا الشر اسم: الاجتثاث الذي ليس سوى نفي الانتماء واقتلاع الأهالي وإنكار ماضيهم وعوائلهم وتاريخهم وثقافتهم. ولا مقاومة لألمانيا من دون تحرير المستعمرين.

انتقد الفلاسفة الثلاثة فلسفة الوجود المبنية على حرية عدمية غير مسؤولة، لكنهم لم يميلوا إلى القول بنقيضها: الضرورة الجبرية. آمن كافاييس وكانغليم، بحكم تكوينهما العلمي، بضرورة علمية رياضية منطقية، لكنها الضرورة التي لا تؤدي إلى القول بضرورة أخلاقية وسياسية. قطعنا مع فلسفة الوعي والوجود والحرية على مستويين: ميتافيزيقي؛



فرنسا في أرض الإسلام.. لبيتر فيرميرين

سعيد بوكرامي *

يتحدث كتاب بيير فيرميرين الصادر حديثاً عن فترة اكتشاف الإسلام من قبل فرنسا الاستعمارية إلى مطلع القرن التاسع عشر، ثم القرن العشرين والتقلبات التي عرفتتها عملية حماية المسيحيين في الشرق وعن الواقع السياسي في «المملكة العربية»، ونتائج الحلم اليهودي في فلسطين وتأثيره على إجهاد قيام جمهوريات ديمقراطية في المنطقة والحد من العلمانية، كما يحاول الكتاب التوقف عن إعادة بناء الأديان في شمال أفريقيا وماذا كانت ردود أفعال مجتمعاتهم، خاصة محاولة تمسيح الجزائر وما نتج عن ذلك من طائفية ونعرات قبلية. تكمن أهمية الكتاب في أنه يضع فرنسا خاصة والكولونيالية بصفة عامة أمام إرثها الاستعماري الذي لا يزال يجثم على تاريخها الحاضر.

كما يساعد الكتاب على فهم التعقيدات في العلاقة بين فرنسا والإسلام ويساعد أيضاً على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل خاصة ما يرتبط بالقضية الدينية، التي كان البعض يعتقد مرونتها وسهولة معالجتها بيد أن الواقع أثبت عكس ذلك، فتحول التدين إلى إرهاب دموي وضع الأنظمة الغربية أمام حقيقة مرعبة.

كتابه أنه حتى وإن كان الفرنسيون يزعمون اليوم اكتشاف الإسلام، ففي الواقع، فرنسا الاستعمارية تعاملت وقاتلت وأطرت لمدة قرن ونصف القرن الدين الإسلامي، انطلاقاً من حملة نابليون الأولى على مصر الذي دشن عهداً جديداً في علاقة الغرب بالشرق بحيث كان بونابرت يخطط بأن يجعل فرنسا سيدة الشرق الأوسط لكن في المقابل أظهر للمسلمين أنه صديق للخلافة وحام للإسلام، الأمر الذي قد يؤثر في نفوس المسلمين حول العالم.

ثم يسمح لنا فصل «الجزائر والغزو» بدحض - استمرارية أعمال كلود برودوم المبنية على فكرة أن البعثات المسيحية والاستعمارية هما «الجانبان الظاهران من الحكم الاستعماري الأوروبي» (ص ٤٧). إن حالة الجزائر تظهر بشكل خاص العكس من ذلك، فالجيش ما بين ١٨٣٠-١٨٧٠ كان يستبعد ممثلي الكاثوليكية بعيداً. وبالإضافة إلى ذلك، فالكتاب يسلط الضوء على تأثير سانت سيمون «هنري سان سيمون»، خاصة في مصر حيث أتباع هذه الطائفة، الذين كانوا على سبيل المثال، سبياً مباشراً في بناء قناة السويس. كما لعبوا دوراً مهماً في الجزائر منذ وصولهم في عام ١٨٦٩. كان سان-سيمون المستشار الشخصي لنابليون الثالث في الجزائر، وهو من شجعه على ممارسة سياسة التعريب. وعلى نطاق أوسع، يخصص الفصل السابع وبكيفية موسعة لمسألة «سياسة المملكة العربية» التي أنشأها نابليون الثالث، وكذلك حول مسألة الطائفية الدينية. ويحدد المؤلف دور «المكاتب العربية»، التي أعاد تنظيمها بيغو في عام ١٨٤١، وتظهر أنه في المرحلة الأولى كانت السياسة الاستعمارية مترددة؛ ويتمثل في الأخذ والرد بين النظام العسكري وسياسة الاستيعاب، التي دافع عنها المستوطنون. ففي الوقت الذي كانت الهزائم تتهاطل على المسلمين وتقهقر مقاومتهم تدريجياً وجدوا

ويوضح الكاتب أن تعدد السياسات الاستعمارية حول موضوع الدين لم يكن منسجماً بل خلق جروحاً إثنية عميقة مازالت تداعياتها مستمرة في المناطق القبلية في الجزائر وجبال الريف في المغرب. ومن هذا المنطلق أنجز المؤلف الذي مقارنته تشكل «التاريخ السياسي للاستعمار تجاه التعدد الديني» (ص. ١٤) الذي لا يمثل جزءاً من تاريخ الاستعمار أو التاريخ الديني القديم. في الواقع، يبين لنا المؤلف أنه رغم الاختلافات العرقية والثقافية بين العرب والأمازيغ والترك، إلا أن الدين يوجد في كل مكان، بل يكاد يوحد التناقضات ويرأب التصدعات.

ويمكن أن نعتبر أن هذا البحث يدخل في سياق أعماله السابقة التي تتناول العالم العربي وبذلك يسجل البحث دراسته في قلب الأحداث الجارية، كما أن تأملاته تحين العلاقة بين الماضي وتربط بينها وبين ما يحدث حالياً أمام أعيننا. ويكمن رهان هذا الكتاب في الكشف عن كيفية تشكل نمط تفكير المسلمين الذي انقلب رأساً على عقب خلال قرن ونصف: إذا كان الإسلام محلياً وأبويًا، فقد أصبح معولاً وموحداً. وهكذا يصف عمل بيير فيرميرين تطور الإسلام الذي تم امتصاصه تدريجياً «في دوامة السلفية التي تحمل النظرة المبسطة» (ص ٤٠٦). ويشير المؤلف أيضاً إلى سياسة فقدان الذاكرة التي عرفتتها فرنسا بعد عام ١٩٦٢، ونتيجة استضافتها لمواطني المستعمرات السابقة ومطالبهم بضرورة الاندماج «كما لو كان الإسلام حقبة صغيرة وليس حضارة» (ص ٤٠٢). في القيام بذلك، فهو يضع تحت المسألة تصورنا للأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تحول المجتمع. في الواقع، يذكرنا فيرميرين أن هذه الأخيرة لا تقتصر على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية، بل تشمل الدين، وخصوصاً عندما نتحدث عن العالم الإسلامي. يبين الكاتب من خلال فصول

إذا كان التطرف الإسلامي والإرهاب يقلقان فرنسا وأوروبا منذ العام ١٩٨٠، فإن اندلاع دوامة الإرهاب، التي أدت إلى مجزرة يناير ونوفمبر ٢٠١٥ في باريس، وبعد ذلك سلسلة الهجمات التي حدثت في ٢٠١٦ دفعت الدارسين إلى الحفر في جذور هذا التطرف وأسبابه. بعضهم تناول القضية من الجانب السياسي والبعض الآخر ناقشها من الجانب الديني والبعض الآخر من الجانب الاجتماعي والثقافي، لكن مؤلفنا اليوم بيير فيرميرين يتناول الموضوع من الجانب التاريخي بحيث يعترف منذ بداية الكتاب قائلاً: «عندما نستمع إلى المُعلِّقين والمسؤولين السياسيين، يظن المرء أن فرنسا لم تعرف وتقترب وتعايش الإسلام أبداً. في حين كانت فرنسا «الإمبراطورية الاستعمارية» «مختبراً» هائلاً، لمعرفة الكثير من الحقائق عن الإسلام والمجتمعات الإسلامية. هل فوتت فرنسا فرصة فهم الإسلام؟ ثم يضيف مؤكداً: «لقد كان أمامها ما يقرب من قرن ونصف، لمعالجة القضايا الدينية. والحسم فيها» يطرح الكتاب أسئلة كثيرة من بينها: كيف يمكن خلق طرق للتعايش؟ كيف يمكن تنظيم العلاقة بين الإسلام، والجمعيات الإسلامية والمسيحية واليهودية؟ كان هذا الشاغل اليومي لأجيال من الضباط والمديرين، تحت قيادة السلطات السياسية الفرنسية. لكن هل استفادت الجمهوريات المتعاقبة من هذه الوثائق والأرشيف؟ الكتاب يقدم استعراضاً شاملاً لهذه التجربة الفريدة وأنواع الممارسات التي كانت تنفذ في القلب النابض للإمبراطورية الاستعمارية: الأراضي «العربية» والأراضي «العربية الأمازيغية». ويقدم بيير فيرميرين أستاذ التاريخ في جامعة باريس الأولى والمتخصص في دراسة العالم العربي والعربي الأمازيغي المعاصر، إعادة قراءة الأحداث بدءاً من احتلال الجزائر إلى لحظة ظهور السلفية



الدين، ولكنه لم يدرك في الثلاثينيات، أن نفوذهم قد ضعف وفقدوا بذلك مصداقيتهم لصالح الحركات السلفية. كما يعرج المؤلف على ذكر ظروف ونتائج ما وقع في عام ١٩٣٠، أثناء المؤتمر الأفخارستي بقرطاج (نسبة إلى افخارستيا وقد انتظم أول مؤتمر أفخارستي في مدينة ليل الفرنسية في أغسطس ١٨٨١، بمبادرة من لويس غاستون دي سيغور). هذا المؤتمر الذي اعتبره القوميون عملاً دعائياً يحفز الدعوات العرقية في شمال أفريقيا التي تتغذى على الأخطاء وتجاوزات الكنيسة الكاثوليكية.

وهكذا تميز القرن العشرون بظهور إسلام الجماعة وخلال ثلاثين عاماً ظلت السلفية بإمكانياتها الثورية مستخفاً بها طويلاً من طرف السلطات الاستعمارية وبالتالي تمكنت من الاستقواء وواصلت «غزو القلوب والعقول» ص ٣٨١. ومن بين الأمور الأخرى ظهر الإخوان المسلمون في مصر في ١٩٢٨. وبذلك حتى وإن تواصل وجود الجمعيات الدينية والزوايا فإن الإسلام الذي عرفته فرنسا لم يعد موجوداً. وكما تمنى فيرميرين فإن قراءة هذا الكتاب تسمح إذن بتبديد الخطأ الشائع والمكرس منذ زمن أن فرنسا تعرف الإسلام الجديد وتحتضنه بسخاء لأنها تفهمه وتتفهمه وتستوعبه واعتادت عليه من خلال ما يطلقون عليه بالإسلام الفرنسي. لكن الوقائع الدموية وتنامي التطرف الديني كشف الجانب الخفي من جبل الجليد، هناك صراع حقيقي بين الماضي والحاضر وبين الديني والعلماني وبين فكر ظلامي وفكر مشرق. هذا الصراع المعجون بتاريخ البحر الأبيض المتوسط والهجرات والصراعات يخفي حقيقة مرعبة تسيئ للقيم الإنسانية والدينية على حد السواء وتهدد حاضر ومستقبل أوروبا وعلاقتها بالشعوب الإسلامية.

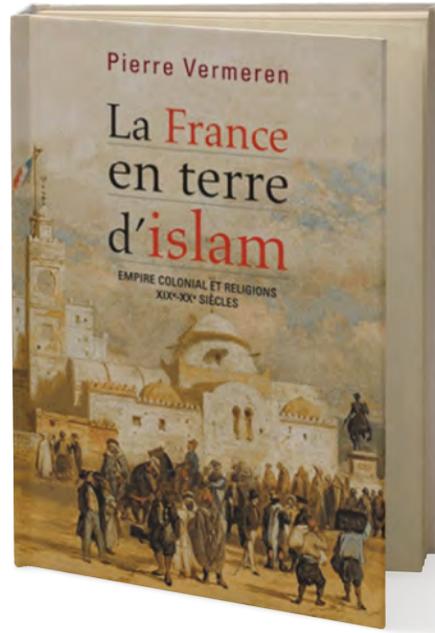
بيير فيرميرين أستاذ مبرز في التاريخ، متخصص في تاريخ العالم العربي المعاصر (عاش ثماني سنوات في مصر وتونس والمغرب) يدرس حالياً في جامعة باريس ١ بانتيون التابعة للSorbonne. له مؤلفات عديدة نشرت في مختلف البلدان ولدى مختلف الناشرين، بما في ذلك دار لاديكوفيرت وفيارد. يكتب بشكل خاص عن تاريخ المغرب المعاصر وتاريخ المنطقة المغربية.

الكتاب: فرنسا في أرض الإسلام.. الإمبراطورية الاستعمارية والأديان في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

المؤلف: بيير فيرميرين.

الناشر: سلسلة التاريخ. دار بيلان باريس، فرنسا، ٢٠١٦م. عدد الصفحات: ٤٣٠ صفحة.

× كاتب مغربي

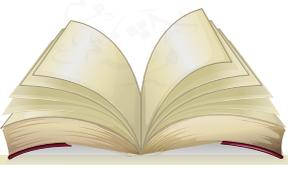


مؤسس المجلة الدولية المنار. هذا الأخير قدم رؤية صارمة داخل أسس هذا المذهب الجديد. في الوقت ذاته كانت السلفية تغرس جذورها في الجامعات الإسلامية في الفترة ما بين الحربين، لم ينتبه إلى مدها وإمكاناتها إلا عدد قليل من المثقفين - بمن فيهم بعض الكاثوليكين - كانت السلفية في البداية، تتصاعد ضد الإسلام المؤسساتي وضد الصوفية. هذا من جهة أما من جهة أخرى، فيخصص المؤلف فصله السابع عشر للحديث عن سياسة الجمهورية الثالثة، التي يمثّلها المارشال ليوطي في المغرب، ويبين المؤلف أن السلفية انتشرت ببطء في المناطق القبلية الشاسعة، التي لا يمكن التحكم بها كلياً. ونتيجة للظهير البربري لعام ١٩١٤ والذي أعيد تنشيطه في ١٩٣٠ أخذ الإسلام القبلي والشعبي المقاوم للاستعمار بالانسحاب ليأخذ الإسلام السلفي الجهادي مشعل المقاومة. أما في الفصل العشرين، فيركز المؤلف على السياسة الطائفية للجمهورية في بلاد الشام والتي أدت بلبنان إلى دولة بينما في سوريا «التقسيم أسفر عن نشوء القومية العربية» (ص ٣٢٧). وأخيراً، وصف المؤلف الطريقة التي ساعدت على المصالحة في ما بعد عام ١٩٠٨، بين القوميين والإصلاحيين، ثم يضيف أن «مثل شكيب أرسلان أو مفتي القدس أمين الحسيني، وكثير من القوميين العرب، الذين أعماهم عداؤهم للفرنسيين والإنجليز، فأنحازوا إلى جانب ألمانيا النازية خلال الحرب» (ص ٣٢٨). ثم، في الفصول الأخيرة، يناقش بيير فيرميرين تداعيات سقوط الخلافة. مبرزاً أنه خلافاً للاعتقاد الشائع، ثبت بالوقائع أن الخلافة والأمة لم يتوحدا أبداً. كما يوضح الكاتب كيفية استخدام الاستعمار لعلماء

ملجأ في الالتفاف حول الرموز السياسية والدينية والحرص على المحافظة على وحدتهم الترابية والدينية. يبرز الكتاب أيضاً دور الكنيسة الكاثوليكية التي غالباً ما يتم التقليل من شأنها أو يساء فهمها. وهكذا يقدم في الفصل الثامن الطريقة التي ساهم بها المبشرون الكاثوليك في تعزيز الفرانكوفونية في مصر ولبنان. ولكن المؤلف يشير إلى التناقض في معاملة الجمهورية الفرنسية التي ترفض الكاثوليكية على أراضيها، لكنها تدعم توسعها في شمال أفريقيا وبلاد الشام ومصر. ثم يقدم الكاتب في الفصل التاسع، وجهة نظر بنيامين ستورا، من خلال عودته إلى تاريخ وتفاصيل مرسوم كريميو الذي -يصف يهود الجزائر كمساهمين أساسيين على الرغم منهم في تطور لم يطالبوا به. كما يكتشف القارئ دور الماسونية من خلال وصف لشخصية أدولف كريميو أو يوجين إيتين، وتأثير الماسونية في تونس الباشوية، التي وضعت تحت الحماية في عام ١٨٨١، حيث زرعت الخلايا المختلطة خاصة في الإمبراطورية العثمانية. بالإضافة إلى ذلك، يكشف فيرميرين في الفصل المعنون «الإسلام الرسمي في الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر» عن تطور فهم السلطات الفرنسية لبنية الإسلام. ويقدم مثالا عن الجزائر، إذ دفع منطلق «السيطرة» النظام الاستعماري إلى مؤسسة الإسلام، الذي فقد حينئذ استقلاله المالي. في الواقع، منذ عام ١٨٥١، أدى اكتشاف دور الطرق الصوفية في الإسلام إلى التلاعب من طرف الجيش وإدارة المزارات وزعماء القبائل الذين استخدموا كمتعاونين لمواجهة الاضطرابات والتمردات، كما يوضح الفصل الرابع عشر، كما الإسلام أصبح أكثر من أي وقت مضى المرجعية الأساسية للهوية، كما لوحظ ذلك من خلال القضية القبائلية في الجزائر.

يستعين الكاتب بأبحاث جيلبر ميني في كتابه «الجزائر المنكشفة» عن الحرب الجزائرية ما بين ١٩١٤ و١٩١٨ (. الذي يعتبر أن مفتاح التمرد الجزائري جاء من صحوة المسلمين الموجودين في فرنسا في مصانعها وعلى جبهات حربها العالمية. في حين ولغاية تلك اللحظة، كانت الصوفية تساعدهم على الصمود وحماية هويتهم. كما يُفسر ذلك فيرميرين: هناك تناقض هنا بين الخطاب الوطني في القرن العشرين الذي يتحدث عن ضياع الشخصية في الجزائر ومواقف العلماء السلفيين الذين يتهمون الزوايا بالمعصية والإذعان. (ص ٢٢١-٢٢٢).

وهكذا بدأ تحول تدريجي يتنامى، يحاول المؤلف تسليط الضوء عليه في الفصل الخامس عشر المكرس لميلاد السلفية مع الأفغاني ومحمد عبده أو ما سمي بـ «تجديد» الإسلام السني والالتزام بمسار لتأسيس الإسلام وبذلك تم ابتكار: السلفية. كما يتطرق الفصل إلى الدور الذي لعبه رشيد رضا:



الانتقال العسكري.. لنارسييس سيرا

مُحمَّد المحفلي *

يُعدُّ كتاب سيرا مرجعا للمشتغلين في جانب البحث العلمي، وفي الحقل السياسي، لا سيما في تلك الدول التي تشهد تحولات ديمقراطية بعد عصور من الاستبداد. ويقدم المؤلف - إلى جانب الخلفية النظرية التي استقاها من عدد من الباحثين في شؤون التحولات العسكرية إلى الديمقراطية، وأيضا العلاقة بين المجتمع المدني والعسكري - تجربته الخاصة التي كان فيها واحدا من أقطاب التحول الديمقراطي في إسبانيا بعد حكم فرانكو العسكري الذي استمر ستة وثلاثين عاما. فقد كان سيرا وزيرا للدفاع في فترة الانتقال الديمقراطي الإسباني، ومن ثم فقد كان له الدور المركزي في عملية تحويل القوات المسلحة الإسبانية من مؤسسة مستقلة كانت تتبع الحاكم الفرد، إلى إدارة ضمن الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطيا.

ونارسييس سيرا يعمل حاليا مديرا لمعهد برشلونة للدراسات الدولية، وكان وزيرا للدفاع منذ العام ١٩٨٢، وحتى ١٩٩١، حاصل على الدكتوراه في الشؤون الاقتصادية والسياسية الإسبانية من الجامعة المستقلة في برشلونة. كان أميننا عاما للحزب الاشتراكي، وقد قدم استشارات عديدة لحكومات لاتينية وأوروبية مُتعددة بشأن برامجها المتعلقة بالإصلاح العسكري، بعد امتلاكه خبرات سياسية ونجاحات إدارية، أسهم بها مباشرة في المساعدة على التحويل الديمقراطي للقوات المسلحة الإسبانية بعد عقود من الحكم الدكتاتوري العسكري.

اللاتينية أو أوروبا الشرقية، التي درسها المؤلف، في حين أن بلدان العالم الثالث - التي لم يتناولها - لديها مخاطر أخرى مثل التيارات الدينية والتحالفات العشائرية، كما نرى في العراق واليمن وغيرها؛ فهذه الجماعات تشكل خطورة كبرى على عملية التحويل الديمقراطي، إذ لم تسمح في الأصل للعملية الانتقالية أن تأخذ مجراها الصحيح، بما يعني أن الاعتبارات التي ذكرها المؤلف لا تأخذ طابع العمومية، وربما هذه المخاطر لها وجود في تلك الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية لكن المؤلف لم يدرسها، تركيا وإندونيسيا على سبيل المثال.

- ما هو الإصلاح العسكري؟

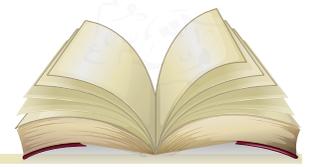
ويرى المؤلف أن بداية الإصلاح العسكري تتمثل في تغييرات قانونية عميقة تبدأ بصياغة دستور جديد أو إجراءات سياسية حاسمة قد تتضمن الفصل بين القوات المسلحة وقوات الأمن العام. في الوقت نفسه ينبغي على الحكومة معالجة مستويات النزاع. ثم بعد ذلك ينبغي تحويل الجندي من محارب إلى مهني مختص. ويستعرض الكثير من الآراء حول المهنية التي تعمل على الحد من تدخل الجيوش في السياسة، والسعي إلى تطور الجيش المؤسسي نحو الاحترافية والمهنية بالانتقال من التحكم العسكري بالسياسة، ويكون عبر المرور بمرحلة صراع وتوتر قد تتخذ سنوات. مع مراعاة إجراء تقييم دقيق لإمكانية تفجير الصراع.

ويتحدث عن الإصلاح العسكري في إسبانيا في المراحل الثلاث: الانتقالية، والتوطيد، والاستتباب. ففي الانتقالية تم التركيز على وقف تدخل الجيوش في السياسة، والتخفيف من حدة النزاع ومن منع حدوث أية انقلابات محتملة. مستعرضا عددا من العوامل المؤثرة في ذلك منها أخطاء الديمقراطية والنزاع الداخلي والدور الخارجي وسلوك المجتمع المدني. كل ذلك قد يؤثر سلبا أو إيجابا على عملية الإصلاح. وقد بدأ الإصلاح في مرحلته الأولى بتغيير البنية القانونية الموروثة، وإعداد دستور جديد. ثم إجراء عدد من المهام المترتبة على المجال العسكري يسردها المؤلف. يبدأ بتعريف

- مناهج دراسة الانتقال إلى الديمقراطية : يستعرض المؤلف ثلاثة مناهج تواجه بها العلوم الاجتماعية ظاهرة التحول الديمقراطي. أولها: العقلانية، وهي التي تركز على سلوك الفاعلين السياسيين انطلاقا من ركيزة أنه من الممكن أن تكون تصرفاتهم مُفسرة كقرارات عقلانية ومُوظفة بحسب نظرية الاختيار العقلاني. الثاني: البنيوية، وتُركز على دراسة الظروف المادية والمؤسسية أو حتى الدولية كمتغيرات مستقلة تسبب مشكلات أثناء التحول. والثالث: منهج الثقافية فيستند إلى تحليل الأفكار والمعتقدات والمواقف المشتركة. ويؤكد المؤلف - من خلال تجربته في إسبانيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية - أنه لا يمكن لنهج مستقل أن يسعى إلى شرح الواقع المعقد للغاية في عملية الانتقال من نظام شمولي أو استبدادي، فيقترح الاستعادة من النهج الثلاثة.

ولدراسة التحول، يبحث في تقسيمات مرحلية بحسب الحالة السياسية، فيستعرض عددا من التقسيمات الأكاديمية، منها ما يضعه على مرحلتين ومنها ثلاث. ونراه يتبع ثلاث مراحل، الأولى المرحلة الانتقالية التي تبدأ من نهاية النظام الاستبدادي وتنصيب أول حكومة ديمقراطية. تليها مرحلة التوطيد الديمقراطي. ثم المرحلة الثالثة مرحلة استتباب الديمقراطية. ولكل مرحلة من هذه المراحل إجراءات معينة تتخذ في سبيل تحقيق التحول الأمثل، سيتناولها هو من الجانب العسكري. ويتساءل عن المرحلة المفصلية بين كل مرحلة، أو بالأصح يضع التساؤل عن متى يصبح النظام الديمقراطي راسخا في الجانب العسكري؟ ليبين - من وجهة نظر الدستورية - كيف يصبح النظام الديمقراطي راسخا، عندما تكون كل القوات الحكومية وغيرها في كل أنحاء الدولة، خاضعة لحل النزاعات ضمن القوانين والمؤسسات والإجراءات المحددة (ص: ٣٣). ويؤكد هنا على الخطورة التي قد تشكلها المجموعات العسكرية على مستقبل الديمقراطية، إذا ما بقيت غير مؤمنة بها. لكن هذا الأمر يمكن في الحالة الإسبانية أو أمريكا

ينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول إضافة إلى المقدمة، سبعة فصول أساسية، في حين كان الفصل الثامن الذي أسماه: التأمّلات النهائية، أشبه بالخاتمة، وضع فيها خلاصة رؤيته لفعالية التحول العسكري في حالة التحول الديمقراطي. أما السبعة فصول الأخرى فقد كانت الأربعة الأولى منها أشبه بالمقدمة النظرية سواء فيما يتعلق بالحالة الإسبانية أو ما يتعلق بالتحول العسكري بصورة عامة. في حين كان الفصلان الخامس والسادس متعلقين بالانتقال والإصلاح العسكري في إسبانيا، ليعود في الفصل الذي يليه إلى الحديث النظري مرة أخرى عن التحكم بالقوات المسلحة في مرحلة الاستتباب الديمقراطي. ويمكن ملاحظة أن المؤلف قد جعل الفصول الأولى مدخلا نظريا لبحث العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع المدني في حالة التحول الديمقراطي، لبيتبعه بالجانب العملي المنبثق من خلال خبراته في هذا المجال ليس بوصفه شاهدا على الحالة الإسبانية، بل بوصفه محورا لهذه العملية المركزية في تحول البلاد إلى الديمقراطية. لكنه عاد مرة أخرى في الفصل اللاحق للحديث النظري، الذي لم يتناول الحالة الإسبانية فحسب، بل ركز بصورة رئيسية على الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت في عقود التسعينيات من القرن الماضي - وما يليها - حركة جدل واسعة في مسألة العلاقة بين المدنيين والعسكر، ومسألة تحكم الرئيس المدني بالقرارات العسكرية. كما يمكن ملاحظة أن الكاتب حين يتحدث عن حالة التحولات الديمقراطية قد ركز في خلفياته المنهجية أو المقارنة على بعض دول أمريكا اللاتينية ودول شرق أوروبا، في حين أن هناك تحولات ديمقراطية كما في آسيا وبعض دول إفريقيا، ولها ظروف أخرى في علاقتها مع العسكر، لا سيما تركيا وإندونيسيا على سبيل المثال، وكان يمكن لتوسيع دائرة البحث أن يعطي تعميمات أوسع، ويقدم تفاصيل أخرى، وقد يساعد الباحثين ويساعد صناع السياسة في البلدان التي تشهد علميات تحول ديمقراطية على الأخذ بكل هذه الاعتبارات المختلفة، ووضعها في ظل خصوصية كل بلد على حدة؛ إذ يمكن لهذه الخصوصية أن تضع اعتبارات ملحة تؤثر في عملية التحول.



العسكريين لا يتدخلون في الشؤون السياسية، بل إن الحكومة هي التي تقرّر وتطبّق السياسة التي تراها مناسبة في المجال العسكري.

ومع ديناميكية حركة الإصلاح العسكري، تم الدخول إلى عمق اختصاصات الجيش، فقد تمّ البدء بتخفيض القوات العاملة، وتخفيض الخدمة، وإلغاء الخدمة الإلزامية. وفي مجال التأهيل العسكري، عملت الوزارة على تنظيم التأهيل بقوانين للانتساب للأكاديميات، والمواصفات التي يجب أن يكون عليها الطاقم التدريسي، وتوحيد شروط الانتساب للجيش الثلاثة، وإدراج مواد جديدة للأكاديميات مثل القانون الدستوري والجغرافيا وتاريخ إسبانيا. وكذلك تم إدراج النساء في الجيش على قدم المساواة من خلال تفعيل مواد الدستور بقوانين صدرت في فترة التوطيد.

- التحكم بالقوات المسلحة :

ويعود المؤلف مرة أخرى للحديث المتعلق بالجانب النظري والعملية في الوقت نفسه، ولكن هذه المرة لمناقشة موضوع لا يخص إسبانيا فحسب، بل كل الدول الديمقراطية، فيما يتعلق بقضية التحكم بالقوات المسلحة والنزاعات التي تحصل أحيانا بين القيادة العسكرية والحكومات المدنية. على الرغم من أن استتباب الديمقراطية قد أفرز تبعية القوات المسلحة للسلطة التنفيذية، فإن هناك استمرارا في بعض الإشكالات، وعدم الفصل بين ما هو عسكري وما هو مدني، وقد أدى إلى بعض الخلافات لا سيما في عقد التسعينيات مع بداية استتباب الديمقراطية في إسبانيا ومترافقا مع نهاية الحرب الباردة، وهي الإشكالية التي كانت موجودة أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. ويقول إنه حتى في الولايات المتحدة يرصد أحد الباحثين أكثر من خمس وستين أزمة بين الرئيس والجيش بين عامي 1938-1997، تحسم فيها 9 لرأي الجيش والباقي يفرض فيها موقف الرئيس وواحدة تم التوصل إلى حل وسط.

وتطرح مشكلة التحكم بالعسكريين نفسها بشكل كبير، عندما لا تكون لدى هؤلاء ارتباطات بالقيم الديمقراطية، أو بكل بساطة عندما لا يشاركون المجتمع الذي ينتمون إليه القيم والمعتقدات الأساسية ذاتها؛ فينبغي إشراك القوات المسلحة في القيم الديمقراطية للمجتمع وليس قبول الفوقية فقط. وعلى الرغم من أن أمريكا تقدّم نفسها معلّم الديمقراطية الأول، ومن ثم هي الحامل الأساسي لمبدأ سيادة الإدارة المدنية على العسكرية، فإن هذا الجزء من الكتاب قد أظهر -من خلال الاستعراض النظري- الكثير من النماذج التي يفرض فيها العسكريون ضغطهم على الإدارة المدنية حتى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وكيفية التعامل مع الكثير من الأحداث عسكريا.

- الكتاب: الانتقال العسكري.. تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة.

- المؤلف: ناريسيس سيررا.

- ترجمة: وفيفة مهدي.

- الناشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016م.

- عدد الصفحات: 373 صفحة.

* كاتب يمني



الطابع العسكري عن الشرطة. وكذلك إنشاء هيئة الأركان المشتركة للتنسيق بين الجيوش الثلاثة وأن تكون خاضعة للحكومة، ووزارة الدفاع، التي تجمع بعد ذلك الجيوش الثلاثة التي كانت لها ثلاث وزارات مختلفة وإقرار قانون المعايير الأساسية للدفاع الوطني. ثم في الدستور الذي جاء بداية على التأكيد في الفصل بين القوى المسلحة وقوات النظام العام (الشرطة).

وفي المجال القانوني في الضبط العسكري، تمثل في حصر السياسات الدفاعية واستقلالية الأجهزة العليا والسلطات العسكرية برئيس الحكومة. ثم توالى القوانين التي تمكن وزير الدفاع المدني من صلاحيات واسعة داخل القوات المسلحة، وتم التدرج في إصلاح القضاء العسكري بداية من الدستور والتخفيف من مجال السلطة القضائية العسكرية، وإنهاء محاكمة المدنيين من قبل العسكر. كما تم تحويل الجرائم المرتكبة ضد الشرطة والدرك إلى اختصاص القضاء العادي.

وفي المجال العسكري، بدأت تلك الإصلاحات بفصل العسكريين عن السياسة، ومكافحة تعدد أعمالهم، وتحسين معيشتهم، وتعزيز تأقلمهم مع الحياة الديمقراطية، وتشكيل آليات ترقيتهم وتأهيلهم.

وإضافة إلى تعزيز السيطرة المدنية، بدأت مرحلة إدخال المرأة في الجيوش الثلاثة والبعثات إلى الخارج، مترافقا مع مهمة مراقبة الأيديولوجيات المعادية للديمقراطية داخل قيادات الجيش حماية من حدوث انقلاب، ولكن بعيدا عن التطهير الأيديولوجي. وتفعيل سياسة دفاعية تبني على حقوق كل طرف ولا تخضع لمصالح حزب أو طائفة معينة. بحيث لا تتغير تلك السياسة بتغير الحزب الحاكم.

ثم بدأ بعد ذلك التفعيل الكامل لوزارة الدفاع وإشرافها المباشر على الجوانب الاقتصادية والتخطيط والتدريب للجيوش الثلاثة، كما عمل على زيادة العاملين المدنيين داخل وزارة الدفاع داخل مواقع العمل وسائر عناصر القيادة لتقوية نفوذها. وتحول الأمر ليس من أن

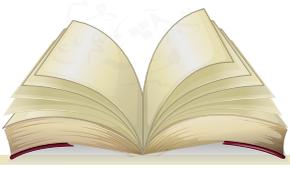
القوات المسلحة بالمؤسسات المدنية، ثم إيلاء وزير الدفاع اهتماما خاصا، وتحويل أي جهاز عسكري في موقع صنع القرار إلى استشاري، وتعريف مراحل وضع السياسات العسكرية الدفاعية، ثم تشكيل وزارة الدفاع بما يتوافق مع الديمقراطيات الأوروبية، وإقامة نظام مخابرات مع ضمان بقائها تحت السيطرة المدنية، وأخيرا إجراء إصلاحات في القضاء العسكري. وفي الجانب المهني، تم تنظيم العسكريين الراغبين في المشاركة في السياسة من خلال الانتخابات أو اشتراكهم في بعض الأحزاب، وإدخال مادة حقوق الإنسان في الأكاديميات العسكرية، ووضع معايير العلمانية والتسامح بين الأديان، وحذف شعارات النظام السابق من المكاتب الرسمية ومراكز التدريب، وتعزيز العلاقات مع جيوش الدول الديمقراطية، وأخيرا تقليص حجم القوات المسلحة.

أما في مرحلة التوطيد، فتمّ إزالة الحواجز التي لا تزال أمام تولي الحكومة المسؤولية الكاملة لتعريف السياسة العسكرية، بداية من وزير الدفاع المدني، وأن يكون مقدرا بشكل خاص من القادة وكعنصر أساسي، وأن يكون ممثلا للسياسات الدفاعية والتشريعية، وأن يقوم بدور الحكم بين الجيوش في اختلافها حول تعيين الميزانيات أو الضوابط، ودعم وتعزيز المعرفة بالمواضيع العسكرية من قبل الأكاديميين والبرلمانيين والصحفيين، كما يجب أن يقوم الوزير المدني بالدفاع عن المصالح المهنية الشرعية للعسكر بدلا من تركها لنقابة خاصة بهم، وإلغاء الامتيازات العسكرية من خلال إصلاح القضاء العسكري. أما في الجانب المهني في هذه المرحلة، فقد تمّ تلخيص المهمة الأساسية للجيش في ثلاثة أشياء: سلامة الأرض الجغرافية في منظومة الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، والمشاركة في عملية السلام الدولية والسلامة المدنية المتمثلة في المراقبة البحرية للسفن التي يشتبه نقلها للمخدرات، والمشاركة في عملية المساعدة والإنقاذ في الكوارث. كما تمّ إدخال معايير للترقيات والترقيات بعيدا عن الظلم، والرقابة على نظام التدريب العسكري، وفتح مجال المهنة العسكرية أمام المرأة، وتحسين الشروط المعيشية للعسكريين، إضافة إلى تدابير أخرى للتحويل المهني عبر إدخال حقوق الإنسان في كل المواد التدريبية. وفي مرحلة الاستتباب، فقد تمّ تعزيز الجوانب الإيجابية وتوكيدها واستمرارها.

- الانتقال والإصلاح العسكري في إسبانيا :

ويبين المؤلف أهم مشكلة واجهتهم بعد مرحلة الانتقال وهي الكم الكبير لعناصر الجيش. والمشاركة الكبيرة لعناصر الجيش في السياسة في العهد السابق. وكان القانون العسكري يسمح بمحاكمة المدنيين. لكن رواتب العسكريين كانت متدنية. كما كان للجيش ثلاث وزارات خاصة بالجيوش الثلاثة برية وبحرية وجوية. ويوجد ثلاثة أنواع داخل الجيش: مؤيدو فرانكو، ومناصرو الإصلاحات، وتقدميون مؤيدون للنهضة من أجل الديمقراطية. وكانت عقيدة الجيش قائمة على العدو الخارجي المتمثل في الشيوعية، وعلى العدو الداخلي وتعبئة الجيش على أن السلطة من الله وليست من الشعب.

وقد بدأت حركة الإصلاح من الناحية التشريعية بنزع



الزمن والآخر.. لإيمانويل ليفيناس

ماجد العلوي *

ثمة كتب لا تتعدى صفحاتها مائة صفحة، ولكن عباراتها المكتنزة تجعلها أشبه بالكتب الكبيرة التي تحوي معارف كثيرة، ولعل كتاب (الزمن والآخر) لـ «إيمانويل ليفيناس» منها، فهو كتاب صغير الحجم، دقيق الإشارة، معقد العبارة على الرغم من محاولة المترجم لتسهيل تلك العبارات، وفك تلك الإشارات، ولا غرابة في ذلك؛ فالزمن هو موضوع هذا الكتاب وما زال الزمن لغزا محيرا لدى الفلاسفة، بل حتى عند الفيزيائيين، إذ لا يملك الراصد للزمن حركته إلا إذا خرج خارج الزمن فيملك مروره، وتجربة السفر في الوسائل السريعة تصدق هذا الافتراض، إذ لا تشعر بسرعة الوسيلة التي تركبها في اختراق الزمن إلا إذا نظرت من النافذة فترى كل شيء من حولك يتراجع بسرعة.

الزمن معيار الوجود، ولا يمكن عده تقهقرا للأبدية، ولكنه يرتبط مع الآخر، والإشكاليات المتعلقة بالزمن متشابكة ومعقدة. فما الزمن؟! من حيث مصدره، ومرور ماضيه، والعيش في حاضره، وترقب مستقبله، كيف يتقاطع الزمن مع الآخر؟ كيف يحافظ الزمن على وجوده؟ «فلا يقبل الذويان ذاتا، ولا يدع نفسه تضمحل عن طريق التجربة»، من أين وقع سوء الفهم بأن الزمن عبور زائل؟ كل هذه الأسئلة بسطها الكاتب في محاضراته التي جمعها في هذا الكتاب.

يستخدمها الإنسان فيجد ذاته، يجدها لفترة زمنية محددة. فعندما نشم وردة، فعند حدود الرائحة تتحدد غاية الفعل، وكذلك عندما نتنزه، فإننا نستنشق الهواء ليس من أجل الصحة وإنما من أجل الهواء، فتفاعلاتنا مع الآخر هي التي ترسم سمات وجودنا في العالم. والتفاعلات لا تكون أبدا إلا بالتفاعل مع الزمن، فهما دورة تفاعلية لإيجاد الوجود. إذن نحن إزاء ترابط الأنا بذاتها، ذهابا نحو الاحتفاظ بالهوية، ونحو الاحتفاظ بالوجود، ولذلك يمكننا أن نسم العلاقة مع الشيء الآخر بوسم المتعة؛ ذلك لأن كل متعة هي طريقة من طرق الكينونة، فثمة علاقة مع كل ما هو ضروري للمرء كي يكون، وحياتنا اليومية طريقة للتحرر من المادية البدئية التي تكتمل الذات بها، فالعالم يمنح للذات فرصة المساهمة في فعل الوجود على شكل متعة، ويسمح لها نتيجة لذلك بالوجود على مسافة من ذاتها. وعلى الرغم من الاحتفاء بالذات واستجلاء مكنون الأنا في هذا الكتاب إلا أن المؤلف يكشف بموضوعيته تناقضا عظيما تتوهمه الذات في العالم المادي حينما تشعر بأنها تملك الحرية لنفسها، فالحرية في حقيقة الأمر تحدد مسؤولية الذات تحديدا مباشرا، ولذلك هو ليس حرا لأنه مسئول عن نفسه مسئولية تؤطر لها علاقاتها مع الآخر، وبما أن الأنا مرتبطة بالذات فإن المسؤولية تنسحب إليها كذلك فيقعان كلاهما في قبضة المسؤوليات، ولا حرية مطلقة لهما.

علاقة مع الآخر، لا يقبل الذويان ذاتا، ولا يدع نفسه تضمحل عن طريق التجربة، وعليه فإن الهدف الرئيس من هذا الكتاب يظهر في إقرار أن الزمن ليس حدثا لموضوع ذات معزولة ووحيدة، ولكنه يمثل علاقة الذات نفسها بالآخر، فمهما بلغ سوء الفهم في العلاقة بين الزمن والذات، فإن مجرد التصور بإلغاء هذه العلاقة يخلق تصورا آخر متطرفا لا يعترف بالتاريخ، ولا يثمن اللحظة الحاضرة، ولا يستوعب متطلبات المستقبل، وهذا يعني استسلام العلاقات الإنسانية لنقطة الصفر على الدوام. تتمثل علاقة الذات بالآخر في تظاهرات عديدة في الحياة، ولعل من أبرزها علاقة الذات بفعل الوجود، إذ من العادي أن نقول أننا لا نوجد بالمفرد مطلقا، فنحن محاطون بمخلوقات وأشياء تربطها علاقات مشتركة، ولذا فنحن نوجد مع الآخرين لمسا، وتوددا، وعملا مشتركا، وهذه كلها لحظات عابرة، فتظل الذات بالنسبة لنفسها العنصر الثابت مطلقا، تتبادل مع الآخر كل شيء ما عدا فعل الوجود، فإذا انزلت الذات أصبحت وحيدة، ولكنها لا تمثل بحال من الأحوال الوجود العابر الذي يفضي إلى عدم التلاقي، بل العكس تماما فالزمن يعبر عن الديمومة من العلاقات، ومن الاستلهام، ومن الانتظار «خيط أكثر متانة من سطر مثالي لا يقطعه التعاقب». هذا الأمر نلاحظه جليا في الحياة اليومية التي تعدُّ جملة من الانشغالات؛ إذ العالم نسق من الأدوات

يعد كتاب (الزمن والآخر) تجميعا لأربع محاضرات قدمها الفيلسوف الفرنسي إيمانويل ليفيناس بين عامي 1946-1947م، غير أن تلك المحاضرات افتقرت للجمع في نسق منضبط، والتقديم إليها. إضافة إلى وجود بعض الأطروحات المستدركة التي أغرت المترجم بإعادة تنسيقها وإصدارها في العام المنصرم. إن التعامل مع الزمن في هذا الكتاب كان مختلفا بعض الشيء عن الأطروحات الفيزيائية التي تفكر به لكونه لحظات عابرة من الممكن استرجاعها، أو أنه تلاش بعد حدوث، لقد انشغل الفيزيائيون بالإجابة عما يمكن الاستفادة من الزمن، ومن أبرز التساؤلات الحاضرة لديهم: هل يمكن السفر خلال آلة الزمن؟! أم أنه ضرب من الخيال؟! كيف نستطيع إرجاع الزمن؟! وقياسه بالمقارنة مع الزمن في كواكب غير كوكب الأرض. لم يكن يعني إيمانويل بهذه التساؤلات كثيرا، لقد اتجه نحو قضيته بعدة فلسفية محضة، وممارسة نقدية صرفة، وذلك من خلال تأمل علاقة الزمن بالآخر تأملا يفتح الطريقة لما بعد الكائن؛ أي كعلاقة الفكر بالآخر، وذلك من خلال صورة متفرقة للنزعة الاجتماعية كما سنبين لاحقا. لقد تناول المؤلف الزمن في هذه الأطروحة كعنصر لا يُعرض الآخر للخطر، بل يضمن تفاعله معه، ولا يعدُّ لحظة عابرة تُلغى الآخر، وإنما تتفاعل معه، لذا ليس الزمن تراجعا إلى الأبدية، ولكنه



الأجناس، فلا يعدُّ اختلاف الجنس تناقضاً، فتناقض الكينونة والعدم يقود كل واحد منهما نحو الآخر، العلاقة التي تدفع الجنسين للتفاعل هي علاقة الحب، فالحب ليس إمكانية ولكنه يغزونا من حيث لا نشعر، ومع ذلك فإننا الأنا نعيش فيه. يمكن لهذا الكتاب أن يشكل استفساراً أحياناً، وصدمة أحياناً أخرى، ولكن في كل الأحوال يلامس إشكالات حيا بفكر فلسفي عميق بما فيه من استشعار للعلاقة التي تربط الزمن بالآخر، ذلك من خلال رصد الصور المتفرقة للنزعة الاجتماعية في مواجهة الإنسان الآخر.

قد يشكل الغموض حجاباً في علاقة الأنا بالآخر، لكن ملامستنا للآخر في الحياة اليومية تعطي روحاً لذلك التفاعل، فما يكونه الواحد بالنسبة إلى الآخر، يكون الآخر بالنسبة إليه، فهذه طردية العلاقات، وما كان هذا هكذا إلا لأنه لا يوجد بالنسبة إلى الذات مكان استثنائي تنفرد بنفسها، هي خاضعة إلى نظام التبادل، فهي في نظام استبدالي.

ولا ريب أن العلاقات التبادلية تظهر أحياناً غير تقابلية، أي تظهر بوصفها علاقة تحسم بشأن المعاصرة، أي يكون الطرفان متباينين، هذه الملحوظة نرصدها حين نرى الفقير، والضعيف والعاجز، ويكون الآخر الغني والقوي والقادر. هنا يمكننا القول إن العلاقة الغيرية ليست مكانية، ولا تصورية؛ العدل المطلق ينفي التفاضل ولا يمكن أن يكون ممكناً.

وفي نهاية المطاف يتبين أن هذا الكتاب لا يقدم مساعدة فقط في الحوار مع الآخر، وإنما يساعد أيضاً على فهم الذات بشكل أفضل، وفهم الزمن بشكل أدق، ومدى تلاؤم الزمن مع الآخر، وإن بدا لنا عدم التلاقي، فالزمن يعني الديمومة من العلاقات، ومن الاستلهاً من الآخر، وهو تفاعل أبدي لا ينقطع.

الكتاب: الزمن والآخر.

المؤلف: إيمانويل ليفيناس.

ترجمة: منذر عياشي.

الناشر: دار نينوى للدراسات والنشر، ٢٠١٥م.

عدد الصفحات: ٧٥ صفحة.

• باحث عُماني



من الإمساك بالمستقبل، فإنها تستطيع استحضار الماضي والتحكم في الحاضر الصانعين الرئيسيين للمستقبل.

وعودة لثنائية الموت والألم فقد أوجد الكاتب علاقة بينهما، وهي علاقة التجاور على مستوى الظاهرة، يسبق الموت ألم يهيئ إليه، يجعله في قبضة الإدراك، وقبل الموت يوجد حظ أخير كما نشاهده في الدراما، ذلك هو الأمل يدفع الذات نحو شهادة طويلة تجعل من فكرة العدم مستحيلة، فيتخلق الوجود، الأمل يمد سلسلة من اللحظات التي تتعلق بها الأنا، فتستشرف المستقبل حينها تجد تفاعلاً مع ذلك الزمن المرتقب، وتلاقياً مستمراً لا يقطع التعاقب. وبعد هذا التطواف يقدم الكاتب رؤية تساعد على سبر أغوار علاقة إنسانية تُشكل -حسب رأيه- العلاقة مع الآخر في شكلها الأصلي، هي (المؤنث) ويتساءل: هل يوجد وضع تظهر فيه آخرية الآخر في نقائهما؟ وهل يوجد وضع لا يملك فيه الآخر سوى غيريته فقط بوصفها الوجه الآخر لهويته؟ ألا يوجد وضع يحمل الغيرية فيه كائن إيجابي بوصفها جوهرًا؟

يجيب الكاتب في صفحة ٥٨ قائلاً: «أعتقد أن الضد الذي هو ضد مطلقاً، والذي لم تتأثر ضديته بتاتا بالعلاقة التي يمكن أن تقوم بينه وبين المتعلق معه، تلك الغاية التي تسمح للضدية أن تبقى آخر على نحو مطلق، إنما هي المؤنث».

تتضمن الفكرة السابقة شرحاً لمضمون اختلاف

زوايا تفاعل الذات مع الآخر

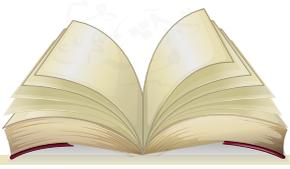
أخذ المؤلف يرصد جملة من مظهرات تفاعل الذات مع الآخر من خلال العمل والألم والموت والحدث. أما العمل فيرى أن الذات تجد في جهد العمل وتعبه ثقلها الوجودي، الذي يترتب عنه تحقق وجودها الفعلي، ولذلك فإن الأدوات التي أقصت الذات عن العمل بنفسها كالألات الإلكترونية والبرمجيات الحاسوبية فإنها حلت محلها، فلن تجد الذات نفسها حاضرة، ومتفاعلة ما لم يكن لها التفاعل المباشر في إنجاز ما تود إنجازه.

وحينما تحدث الكاتب عن الألم وعده وحدة يستحيل معها العدم، فالألم المادي الذي يسمو بالنفس إلى درجات الطهر فإنه لا يضترق عن لحظة الوجود، وهو متزامن مع الحالة البدئية للألم؛ أي تلك اللحظة التي تُكوّن الجوهر. إذ تجد الذات نفسها في التعب والألم والوجع، تجد تلك الحالة الظاهرة التي تشعر خلالها بأهمية الوجود، والحاجة للآخر تفاعلاً، والحرص على الأنا، وهنا تتكشف العلاقة التبادلية بين الذات والأنا.

أما الموت فهو يقدم نفسه بأنه حضور لا عدم، وإن كان الشائع خلاف ذلك، فلا مجال لمسح علاقة الذات بالموت، إذ يعدُّ الموت الرابط الوحيد بالقادم، ولا يمكن النظر إليه بأنه هجر للحاضر، على الرغم من أننا لا نستطيع إدراك الموت، وهنا تظهر المفارقة كما يرى الكاتب، فحين ننظر إليه بأنه يمثل الآن دائماً، فهناك تقع المغالطة، وعلى هذا فعندما يكون الموت هنا فإن الذات تكف عن تواجدها، ليس لأنها عدم، ولكن هي لحظة عجز من الذات على استحواد الموت.

وفي هذا الصدد يضيف الكاتب نظرات فلسفية جديدة بالاهتمام، فيستخلص من وضعية الموت عجز الذات عن الاستحواد، ويبقى للذات شكلاً آخر للاستحواد يتمثل في امتلاك المستقبل؛ ذلك لأنَّ خارجية المستقبل تختلف تماماً عن الخارجية المكانية بأنَّ المستقبل مفاعلاً تماماً. وإن استباق المستقبل، والإسقاط على المستقبل اللذين تؤيدها في معظم الأحوال كل النظريات من برغسون إلى سارتر، ليست سوى حاضر المستقبل، وليس المستقبل الأصلي، فالمستقبل هو ما ليس مستحوذاً عليه.

ويبدو أن هذا تصور مختلف بعض الشيء، فالمستقبل -فعلاً- لا يمكن الاستحواد عليه، ولكنه في الوقت نفسه المستقبل بالنسبة للذات هو ناتج التفاعلات بين الحاضر والماضي، فإن لم تكن القدرة متمكنة



العدالة والعقاب في المتخيل الإسلامي.. لكريستيان لانج

رُضوان السيّد *

كتاب «العدالة والعقاب في المتخيل الإسلامي خلال العصر الوسيط» للباحث الألماني كريستيان لانج، هو في الأصل رسالة الدكتوراه؛ حيث يقول لانج في مقدمة الكتاب إنه حدّد ثلاثة أهداف؛ هي: تحديد الفضاء الذي يجري فيه العنف العام في تاريخ المجتمعات الإسلامية؛ إذ إنّ المجتمعات الإسلامية كان شأنها شأن غيرها من المجتمعات، تمارس العنف وتتلقّى صنوفاً منه أيضاً. وأن تناول الأدبيات التقليدية الإسلامية عن النار، مثل الأحاديث النبوية التي كانت مرنة في القرون الأولى، ورأى أن هذه الأدبيات المتعلقة بعالم النار يمكن أن تتطور خلال القرون، مع السعي إلى تأويلها ضمن السياق التاريخي وتحديد الوظائف النفسية والاجتماعية والسياسية، أي بمقاربة دينية وليست لاهوتية، وأن التوجه لفهم أفضل لدور الفقهاء في صياغة المواقف إزاء ظاهرة عنف الدولة. أي تجسير الهوة العميقة التي تفصل بين مثالية الفقه الإسلامي من جهة والواقع السياسي الذي تمثله السلطة الحاكمة من جهة أخرى في فترة حكم سلاطين الدولة وحكامها.. وقد حاول الباحث تبين أن العلاقة بين الفقه والسياسة لم تكن مُنقطعة في مجال الفقه العام، كما أنّ هذه العلاقة لم تكن مباشرة باستمرار.

الدنيا والآخرة من جهة، والأحكام الفقهية التي حدّدها الأصوليون والفقهاء والمفتون للمكلفين من المسلمين من جهة أخرى. وقد اعتمد الباحث -واعياً- على المصنفات السنية في مجال أدب الأخريات وفي مجال الفقه وأصوله دون سواها، وبشكل يتعلق بالمتخيل السني دون سواه. وقام بحث لانج على منهج تعدّد مداخله ومشاركه، فهو لم يهتم بالثقافة الإسلامية العلمية، إنما نظر في كتب التاريخ التي أرخت لليومي ولما تُعانيه الطبقات الاجتماعية المسحوقة من صنوف العقاب ولما كان يربطها من علاقة بالعالم والسلطان، أو ما يمثله من أعوان؛ لتُحقق توازنها ولتحدد معنى وجودها في حقبة تاريخية قلما اهتمت بها الدراسات العربية والإسلامية. إذن.. الكتاب عبارة عن دراسة نظرية العقاب وطرائق تطبيقه في أواخر العصر الإسلامي الوسيط، زمن حكم السلاجقة في العراق وفارس خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين/ أي الحادي عشر والثاني عشر للميلاد.

ويُعرف العقاب هنا بالاستخدام المتعمد للقوة المشروعة ضد أفراد من الدولة الإسلامية. ويُسلط الكتاب الضوء على:

- كيف يُمكن تفسير استخدام العنف ضد المسلمين وتسيوفه في ظل النظام العسكري للسلاجقة؟
- كيف يُمكن أن تحفظ مصالح الناس لهم سلامة أنفسهم في مقابل ادعاء الطبقات الحاكمة حق السلطة؟ أو ما الدور الذي تؤديه العقوبة في رسم الحدود بين المجالين العام والخاص؟ وما هي الإستراتيجية المعرفية التي

نظّر لانج في أنواع الحراك الاجتماعي في علاقته بالسلطان وعالم الدين. ونظر في الطرائق التي تقبل بها المجتمع السلجوقي، واهتم بالنظر في واجهة الذات الإسلامية أو صورتها التي ينطوي عليها هذا التمثل للعقاب وللعدل في الدنيا وفي الآخرة وفي الجنة والنار. إنّ أطروحة لانج تنزل في إطار ما يسمّى بالتاريخ الكلي، فضلاً عن التأريخ للطبقات العليا، كذلك على صورة المهمشين وكيف تفاعلوا مع عنف الدولة المشروع المتمثل في قوانينها وعقوباتها. ويُعنى الكتاب بالعدل من منظور السلطان وعالم الدين، ولكنه يُعنى بصورة العدل من منظور العامة والدماء. وتندرج الأطروحة في إطار مباحث في فقه وتاريخ الحضارة الإسلامية، ويفتح الباحث زاوية جديدة تبحث في المتخيل الجمعي وطريقة التمثل التي تقوم على تصور العلماء والسلاطين والعامة للعدل وللعقوبة في الحياة وفي الآخرة، فضلاً عن الاهتمام بأثر الواقع السياسي والاجتماعي في القضاة والفقهاء وفي طرائقهم في فهم النصوص التأسيسية وتأويلها.

وتنبّه الباحث إلى أنّ العقاب في الواقع الإسلامي لم يكن فعلاً يكرس أحكاماً فقهية فحسب، بل هو فعل يؤثر فيه الأشخاص الذين يقع عليهم فعل الخطاب، ويؤثر فيه أيضاً فضاء العقاب. كما قدم الباحث برهاناً على أنّ الفقه الإسلامي ليس منظومة نظرية جاهزة معزولة عن الواقع، بل إنه فقه على صلة وثيقة بمعطيات الواقع الإسلامي المتغير أبداً. وحاول الباحث أن يعقد الصلة بين العدل والعقاب في

عمد الباحث إلى نصوص غائبة أو تكاد تكون في الدراسات العربية والإسلامية؛ وعاد إلى مُصنّفات إما بالفارسية وإما بالتركية؛ لأنّ المؤرخين العرب والمسلمين اعتادوا إدراج هذه المرحلة في إطار مراحل الجمود؛ مما دفع المؤلف إلى غضّ النظر عما صنّف في مجال الفقه والأصول والتفسير والكلام... وغيرها من العلوم الإسلامية، وكذلك فيما يسمى «مرايا الأمراء» أو كتب «مناصحة الملوك».

لقد وُضِعَ لانج عمله في إطاره الدقيق وفي سياقه التاريخي، عندما ربط الاهتمام بالمتخيل الإسلامي للجنة والنار وللعقاب فيما يُسمّى بالقرون الوسطى، ووَضِعَ الإنسان المسلم في زمن السلاجقة. وكيف كان ينظر إلى منزلته في العاجلة والآجلة، وحاول الباحث أن يربط ذلك بأحكام الفقه المتعلق بالجنايات، فدرس صدى الأحكام في أفضية السلاطين والقضاة والمحتسبين ومدى تأثيرها فيها. كان لانج معنياً في بحثه بعدد من الإشكاليات المركزية قد يكون أهمها ثلاثاً:

- 1- كيف كان يُفسّر العنف القائم ضد المسلمين؟ وكيف كان يُسوِّغ في الإسلام القروسطي؟
- 2- كيف كانت الدولة القائمة ممثلة في أجهزتها تسعى للتمييز بين الفضاءين العام والخاص في إقامة العقوبات؟
- 3- ما الإستراتيجيات الموظفة في العصور الإسلامية الوسطى للتخفيف من الألام التي كان العنف الذي تمارسه الدولة بأجهزتها سبباً أساسياً فيه؟



التأديبية العلنية التي لا نعرف منوالها عادةً والمبالغ في عنفها.

وبيّنت الدراسة أن العقاب قد يُسهم باعتبار صفته العلنية البارزة، في إيجاد شعور عام لدى الناس بعدم استقرار الحياة وانعدام الأمن فيها، ويعزز هذا الشعور عوامل غياب الطمأنينة الإضافية، وطبيعة الحكم السياسي المتميزة بتغير الأحلاف بين الحكام المحليين وتعقد تقاسم الأقاليم، الذي جعل محاكمة الجرائم صعبة، مع تزايد الجريمة المنظمة في المدن؛ مما شكل تحدياً كبيراً للدولة. وأيضاً عامل آخر هو أن العصر السلجوقي كان زمناً للنزاع والاضطهاد الدينيين؛ حيث ظهر الحشاشون الذين كانت طريقتهم في التحرك تقوم على جعل ذوي السلطة والأمراء والسلطان أيضاً هدفاً لهم وغاية. والخوف منهم وجد صداه لدى الطبقة السلجوقية الحاكمة، وكذلك لدى الرعية أيضاً، وقد تصاحب ذلك مع الأحكام ضدّهم والتشهير العلني بالقادة الإسماعيليين.

وقرّض الحكم السلجوقي للعقوبات على المجرمين والباطنيين، عزّز الشعور العام بعدم الأمن وأذكاه، فقد كان الهدف الحقيقي للعقاب إظهار القوة المطلقة للحاكم؛ حيث تحولت العقوبات طقساً سياسياً، وقد ساعدتهم مشاهد العقاب كثيراً على تحقيق هذه الغاية؛ حيث كان المشاهدون شهوداً سلبيين فقد صدمهم الرعب. كما أن حضورهم بأعداد كبيرة جعلهم مشاركين فاعلين، لكن المشهد حمل بذور المقاومة، حيث إن رفض البعض حضور العقوبات قد يُشير إلى بعض الاعتراضات من الحكومة، والتاريخ لا يسجل كثيراً هذه الاعتراضات على العقاب المبالغ فيه.

ورأى الباحث ثلاث وجهات نظر بشأن العقاب؛ هي:

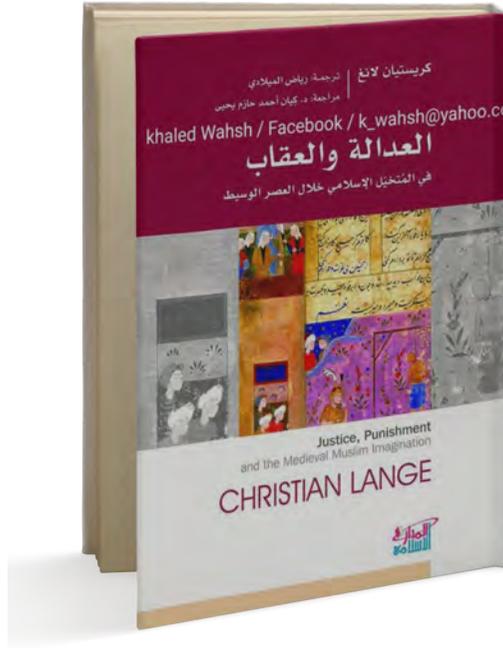
- استخدام العقاب سياسياً سبيلاً لإظهار قوة السلطان ومن يمثله.

- العقاب الأخرى بوصفه انعكاساً للعقاب في هذه الدنيا.

- الخطاب الفقهي بشأن العقاب.

أمّا الحجة الأساسية، فتتمثل في أن علماء الأخرى ورجال الفقه قد تمكنوا بمهارة من حشد مصادر الثقافة الإسلامية لخلق فضاء من الحرية الفردية والحكم في ظل نظام سياسي معسكر وقوي وغير مستقر. وفي مثل هذا الفضاء من حرية الفكر يُمكن أن تزدهر رؤى متميزة للعدل وللحكم العادل.

وتحت عنوان «سياسات العقاب»، خصّص الباحث القسم



أ- حقبة الغزو.

ب- حقبة التماسك وقيام الحكم المركزي.

ج- حقبة التشتت ومحلية الحكم السياسي، حكم أحمد سنجر بن ملك شاه الملقب السلجوق الأعظم.

وعرض الباحث لتاريخ السلاجقة وأصولهم القبليّة التي تعود إلى قبيلة «الغز» أو «الأوغوز» التي اعتنقت الإسلام، وهي قبيلة من المرتزقة وحراكها وانتشارها. وعرض لفكرة أن للملك سلطة مطلقة وإلى تحول منصبه وراثياً، الفكرة التي أثار استياء الأكابر من الأسرة السلجوقية. فقامت ثورة وقمعت، وأيضاً حصل تمرد آخر. كما عرض كيف أصبحت علامات الانحلال الأولى جلية، واتخذت الإمبراطورية تدريجياً مظهر إمارات متحدة تملك كل منها استقلالها الذاتي، بقيادة الحكّام العسكريين المحليين، وإخفاق محاولات السلاجقة المبكرة في تأسيس إمبراطورية ذات حكم مركزي. ولكنهم نجحوا، على الرغم من ذلك، في تأسيس هيكل مؤسسات اجتماعية استمر وجودها في حقبة الحكم العسكري المحلي.

الحقبة السلجوقية الثانية: تميزت بظهور سلسلة متقلبة من الحكومات العسكرية المحضة، وتحول الخليفة إلى حاكم محلي، وأصبحت وظيفة الدولة فيما يتعلق بإدارة العدل والظروف التي تدفع مصالح الدولة الحكام إلى استعراض القوة. أما فيما يتعلق بمحاكمة الجرائم وإدارة العقوبات، فيمكن أن نُعد الحكم العسكري سبباً دائماً في عدم الأمن القانوني، ونشهد الطقوس

ابتكرها كل من المفكرين وعامة الناس، كيف تصوروا وعملوا بها من أجل التعامل مع المعاناة التي يتسبب فيه العقاب. كيف يتصور هؤلاء العلاقة بين العقاب الديني والعقاب الأخرى من وجهة النظر الدينية؟ كانت حقبة السلاجقة فترة رخاء وانتعاش للثقافة الإسلامية؛ حيث أعان النشاط التجاري المكثف في المراكز الحضارية على خلق حركة مختلفة العناصر. تزامن إنشاء مؤسسات التعليم مع تعزيز مؤسساتي لطبقة مستقلة من علماء الدين والفقه.

وبرغم الاهتمام الكبير بهذه الحقبة، فقد ظلت الدراسات الخاصة بالسلاجقة -لا سيما مظاهر تاريخهم الاجتماعي- نادرة، رغم وجود تنوع ثري من المصادر الأدبية؛ لذلك اعتمد الباحث على قائمة واسعة من المصادر؛ فضلاً عن مصنفات المؤرخين، اعتمد على أعمال المستشارين الإداريين والشعراء وعلماء الكلام وكتب الفقه، خلال حقبة تزيد على المئة عام، مع تضييق وتركيز على مناطق العراق وفارس الكبرى، مع أمثلة لتوضيح مسائل مرتبطة بسلاجقة العراق وفارس، وكذلك تضييق آخر وهو الاعتماد على المصادر السنية.

وقد نجّم عن المقاربة المتعددة المداخل المعتمدة على تحليل آني لتطبيق نظرية العقاب لا تحليل وفق التسلسل الزمني. أما الجذور التاريخية لبعض العقوبات أو التطور التاريخي للتقاليد الفكرية بشأن الممارسات الفردية، فقد حظيت باهتمام أقل. واقترح الباحث العمل على الثوابت الاجتماعية بدلاً من الاهتمام بالتغيرات التاريخية.

وقد ذهب الباحث لانج إلى:

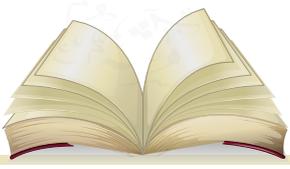
1- توضيح كيفية تفكير طوائف في المجتمع في العقاب بوصفه ظاهرة اجتماعية.

2- تبيان كيف تتربط هذه المقالات المختلفة ويؤثر بعضها في بعض. وتبيان كيف تتوافر فيها تطبيقات معلومة.

ويعترف لانج بأن أجزاء الكتاب الثلاثة تتربط على نحو غير محكم؛ وذلك بسبب المقاربة متعددة الشعب المعرفية والموضوعات، كون كل جزء قد يعتبر دراسة مستقلة لـ«العقاب»، وترك الباحث للقارئ الحكم على مدى بلوغه المفهوم الأمثل «للتاريخ الكلي».

حقبة السلاجقة:

وقسم الباحث حقبة السلاجقة من حيث السياق التاريخي في العراق وفارس إلى ثلاثة أجزاء للحصول على خلاصة تاريخية:



٢- أسهموا في نشر ما يمكن تسميته صور الذات الإسلامية أو الإيتوس الإسلامي الراض لهتك الحرمات.

وظهرت أهمية مفهوم العقوبة العلنية من خلال التشهير، كما أن التعزير احتل مكانة مركزية في إدارة القضاء الجزائري في حقبة السلاجقة، وتغاضت دراسات فقه الجنايات الإسلامي عن ظاهرة «التشهير».

أما مسألة الخزي والإذلال، فقد كررها الباحث في الفصول الستة والتي أنهى الباحث دراسته بها من خلال الكتابات الفقهية وانعكاسها في قضاء العقاب في السياق الثقافى لإسلام العصور الوسطى.

وختّم لاج بحثه بإعادة النظر في أهم نتائج بحثه، وحاول صياغة عدد من الأفكار التأليفية المقارنة فيما يتعلق بالعقاب ووظائفه في تطور الحضارة الإسلامية.

xxxxxxx

المؤلف في سطور

هو كريستيان لانج، مولود عام ١٩٧٥ في برلين، في ألمانيا. وقد درس الدين المقارن، والدراسات الإسلامية، والقانون، في جامعات توبنغن، والقاهرة (جامعة القاهرة)، وباريس (مدرسة الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية)، ومسقط (معهد العلوم الشرعية)، وهارفارد .

وبعد حصوله على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام ٢٠٠٦ (لجنة دراسة الدين)، أصبح محاضراً في الدراسات الإسلامية في مدرسة الإلهيات في جامعة هارفارد (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وفي مدرسة الإلهيات بجامعة ادنبره (٢٠٠٧-٢٠١١). وهو منذ شهر مارس من العام ٢٠١١ أستاذ الدراسات العربية والإسلامية في جامعة أوتريخت .

- الكتاب: العدالة والعقاب في المتخيل الإسلامي خلال العصر الوسيط.

- المؤلف: كريستيان لانج.

- ترجمة: رياض الميلادي.

- الناشر: دار المدار الإسلامي، ط١، يونيو ٢٠١٦.

● أستاذ الدراسات الإسلامية

أما في القسم الثاني، فيقوم الباحث بتصوير العقاب في «جحيم» المسلم وتبدو المسافة شاسعة بشكل أولي بين عقاب الدولة والعقاب الإلهي في الآخرة، ولكننا نجد روابط مفهومية وثيقة تجمع المجالين الدنيوي والآخروي. ويُعد علم الأخريات جنساً أدبياً موجهاً أساساً للجمهور، حيث إن تدمير مسلم القرون الوسطى من الجحيم يوفر خطاباً قوياً يُعين المحرومين على الإمساك بحقيقة العقاب والمعاناة في هذا العالم.

أما الفصل الثالث، فقد افتتح بمناقشة تصور مفاده أن الإسلام السني السائد ينطوي دوماً على النجاة القطعية برغم العقاب المؤقت في الجحيم لمرتكبي الكبائر. ولفت إلى أن عقاب المسلم في الجحيم مشهد مخيف ويدعو إلى التفكير في المتخيل الشعبي.

وفي القسم الثالث تحت عنوان «الأبعاد الفقهية للعقاب»، رأى الباحث أنه نادراً ما كانت حدود الشريعة هي التي تُشكل العقاب، كما تؤكد أخبار التاريخ السلجوقي. ولكن مؤرخ الفقه الإسلامي يرى

أن هذا مظهر من مظاهر أخرى تستدعي الانتباه. لكن الدراسات الغربية تدعي أن الخطاب الفقهي النظري لا يتعلق بالممارسة الجزائية إلا قليلاً. إنما هناك معضلة وذلك لسببين؛ أحدهما: أن انفصال القضاء الجزائي عن الشريعة لا يعني عدم أهمية الممارسة الجزائية في السياق الثقافى. والسبب الآخر: أن فقهاء الإسلام ناقشوا مسائل العقاب في اتصالها بالممارسة بطرائق غير مباشرة، وهذه هي الفكرة التي حاول الباحث إثباتها في القسم الثالث.

وفي الفصل السادس، عاد المؤلف إلى مسألة التعزير، مع استناد إضافي إلى آثار من الحنابلة والمالكية، ورأى لانج أن عقوبة التعزير صنف ثانوي في فقه الجنايات الإسلامي وفي الممارسة، وأصبحت مع السلاجقة صالحة لكل مناسبة، حيث إن إيقاع العقوبات ليس على أساس الشريعة بل على أساس المصلحة العليا للدولة. ويعتقد الباحث أن فقهاء كل المذاهب سعوا لكبح جماح السلطة بالتأكيد على أن الجرائم العلنية فقط تخضع للعقاب بالتعزير، ونجحوا في تحقيق أمرين:

١- وفروا قدراً من الحماية والحصانة ضد تدخل الدولة في المجال الخاص.

الأول من كتابه لدراسة تنفيذ العقوبة في عهد السلاجقة والخطاب المعتمد من قبل مؤسسة الحكم السلجوقي لتسويغ الخطاب القمعي لنفسها. حيث ناقش في الفصل الأول ميادين العقاب ومؤسسته.

وفي الفصل الثاني، وقف الباحث على أنواع العقوبات مثل الإعدام والعقوبات الجسدية والتشهير والنفي والحبس، ولفت إلى عدم وجود المراجعة المنهجية لتنفيذ العقوبة في إسلام القرون الوسطى. وعلى ذلك قام معظم العمل على توضيح علم مصطلحات العقاب وعلم رموزه، بالاعتماد على تاريخ السلاجقة الرسمي.

وقام الباحث بشرح ومقارنة الروايات التاريخية المختلفة، وأشار إلى أن الكتابة التاريخية فعل تأويلي مطبوع بأسس أيديولوجية قوية، وقال جازماً إن البحث عن الواقعية يحول دون الاهتمام بالمسائل التأويلية، ومع التدقيق في السياق السياسي والاجتماعي الذي كتب فيه المؤرخون كلما بدا لنا ممكناً ومرغوباً فيه.

ولفت الباحث إلى أن كل أنواع العقوبات المتعلقة بكل طوائف الناس حاضرة بتكرار شديد في التاريخ السلجوقي الرسمي، وأن العقوبات جزءاً من مخزون المؤرخين، وقد اتخذ ابن الجوزي أنموذجاً. وتحدث الباحث عن ظهور جنس أدبي وعظي يُسمى «مرايا الأمراء»، مثل كتاب «راحة الصدور» للراوندي. وأشار إلى مشكلة تتعلق بالتواريخ، وهي ازدياد المؤرخين للأحداث العادية؛ فممارسات العقاب اليومية لم تذكر في المصادر. وبرغم تكرار ذكر العقوبات مثل «أمر فقتل»، غير أننا لا نجد فرصة لمعرفة كيفية إنجاز العمل ومن أنجزه.

وعمد الباحث في القسم الأول لدراسة أجناس أدبية متنوعة لإضافتها إلى ما جمعه من المصادر التاريخية ليفهم طريقة عمل الإدارة الجزائية السلجوقية. يقول لانج إن الطبقات الحاكمة السنية اهتمت بدعم استخدام القوة القهرية بإستراتيجية تسويغية مقنعة؛ فالعقوبة مكوّن أساس للدولة العادلة؛ فالعقاب والقمع هما للحفاظ على الهيبة وهما مغلفان بعبارة «سياسة» بمعنى مزدوج «الحكم» و«العقاب». فالعقاب دعاية تخدم تكتيكاً سياسياً مخصوصاً.